الأمم المتحدة

A/55/PV.39

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة **٣٩**
الأربعاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٢٩ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

تقرير الأمين العام (A/55/98)

السيدة فيريرو - والدنر (النمسا) (تكلمت بالانكليزية): من دواعي الشرف الحقيقي لي أن تتاح لي الفرصة اليوم لمخاطبة الجمعية العامة بصفتي الرئيسة المناوبة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي البداية أود أن أشكر الأمين العام على تقريره، الذي يعطي عرضا مثيرا لنطاق التعاون الواسع بين المنظمتين.

الأمم المتحدة من بين أقرب الشركاء إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جهودنا المشتركة من أجل ''التحرر من الخوف''، إذا ما جاز لي أن أستعير هذه الفكرة الواضحة من تقرير الأمين العام بشأن الألفية. وهذه الشراكة الخاصة تنعكس أيضا في وضع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باعتبارها ترتيبا إقليميا بمقتضى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

إن أحد أهدافنا خلال رئاستنا هو زيادة تعزيز التعاون مع المنظمات المشاركة لنا، وعلى وجه الخصوص الأمم المتحدة. وغني عن البيان أنه ما من مؤسسة أو بلد يمكنه بمفرده أن يكافح بشكل فعال التهديدات التي يتعرض لها الأمن والاستقرار في منطقتنا، التي أصبحت أكثر تنوعا وتعقدا منذ نهاية الحرب الباردة. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا تزال ترى نفسها جزءا لا يتجزأ من شبكة متداخلة من المؤسسات التي تتناول مسائل الأمن وحقوق الإنسان والمسائل الاقتصادية في منطقة المنظمة.

إن الدعوة إلى التعاون والتنسيق المعززين من أجل تقسيم العمل بطريقة واقعية، الأمر الذي يعتمد على قوى مختلف العناصر الفاعلة، قد تكون من المستودع المعياري للدبلوماسية المتعددة الأطراف. لكن هذا لا يغير أهميتها: يجب أن نتجنب المنافسة التي لا حاجة إليها بين المؤسسات وأن نكفل الاستخدام الكفء للموارد. ونحن، الدول الأعضاء، علينا مسؤولية خاصة في هذا الشأن.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-70861 (A)
0070861

وقد استجابت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى هذا التحدي بوضع منهاج للأمن التعاوني كإطار للتعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وشركائها الدوليين. وذلك المنهاج اعتمد في مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ كجزء من ميثاق الأمن الأوروبي. وهدف المنهاج هو تعزيز الطابع الدعمي المتبادل للعلاقة بين تلك المنظمات والمؤسسات المعنية بالنهوض بالأمن الشامل في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأود أن أتشاطر الاستنتاج الذي توصل إليه الأمين العام وورد في تقريره (A/55/98) بأن التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة واصل ازدهاره طوال السنوات الأخيرة. وهذا حقيقي بشكل خاص على مستوى العمل الميداني، الذي يقوم بدور أكبر دوما في عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. في كوسوفو، حيث تعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باعتبارها إحدى الدعائم المميزة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بوسعي أن أرى نوعية جديدة أيضا من العلاقات بين منظمتينا. وفي ضوء حجم وتنوع المهام والمناخ البالغ الصعوبة، فإن هذا التعاون جرى حتى الآن بشكل جيد تماما.

إن هذا العام عام خاص جدا بالنسبة لمنظمتنا. إننا نحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين للتوقيع على الوثيقة الختامية لهلسنكي. وهذه الوثيقة لا تشكل تقدما في العلاقات بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة فحسب ولكن بدأت أيضا عملية هلسنكي، التي لا تزال توفر دروسا بالغة القيمة لجهودنا المشتركة من أجل السلام والاستقرار. لقد استهدفت عملية هلسنكي تحقيق الأمن والاستقرار عن طريق التعاون، وكان لها منظور واسع وشامل للأمن. إلا أنني أرى أن أكثر ما خلفت هذه العملية دواما هو الاعتراف بالرابطة الوثيقة بين العلاقات الأفضل بين الدول واحترام حقوق الإنسان فيما بينها.

لقد مر مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بتغير رئيسي وتطور إلى منظمة للأمن والتعاون في أوروبا. والدور الرئيسي للديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمعات المدنية القوية التي تتوفر لديها الثقة بالنفس في جهود المنظمة من أجل السلم والاستقرار في أوروبا ظل، مع هذا، دون تغيير. وقد تأكد هذا في ميثاق الأمن الأوروبي. والدول المشاركة ليست فقط مسؤولة كل أمام غيرها عن تنفيذ التزامات المنظمة وإنما أيضا مسؤولة أمام مواطنيها.

إن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي هو الآن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ثبت أنه أداة مرنة للغاية وكيف نفسه لتغيرات بعيدة المدى على نطاق الأمن في أوروبا، بعد سقوط الستار الحديدي. وبعد أن تطورت المنظمة إلى منظمة ميدانية ذات شبكة تضم عشرين بعثة وعملية ميدانية أخرى، واءمت نفسها مع البيئة التي تهدد فيها تطورات داخل الدول الأمن والاستقرار بشكل أكبر مما يهددهما عدوان خارجي بين الدول. وإن الفقر، والصراع العرقي، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والأقليات، واستنفاد الموارد والتدهور البيئي هي في كثير من الأحيان الأسباب الطويلة الأجل للصراع العنيف التي تعلو فوق الأداة العسكرية أساسا لسياسة الأمن التقليدية.

وفي نهاية الأمر، فإن نجاح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سيقاس بإسهامها في تحسين حياة الشعوب في بلداننا وباستجاباتها لاحتياجات تلك الشعوب وآمالها، وبالتالي بقدرتها على أن تواجه بشكل فعال مختلف الصراعات والأزمات في أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولذلك اسمحوا لي بأن أنتقل إلى التحديات المحددة التي تواجه

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في منع الصراعات وتسويتها وإدارتها.

هناك تركيز مستمر على أوروبا الجنوبية – الشرقية. فقد بين التاريخ بوضوح تام أنه لا يوجد أمن في أوروبا إذا لم يوجد استقرار في هذا الجزء من قارتنا. والتطورات التاريخية حقا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تزال تقربنا بعض الشيء من أوروبا مشتركة، تنعم كلها بالسلام وتتمتع بحرية كاملة. وقد أوضح الشعب الصربي أنه يريد أن يعيش في بلد ديمقراطي ينعم بالسلام مع جيرانه.

ونحن نأمل جميعا أن تصبح جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في ظل القيادة الديمقراطية الجديدة، جزءا لا يتجزأ من المجتمع الدولي. وبصفتي رئيسة مناوبة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا سأؤيد انضمام ذلك البلد إلى الهيئات الدولية. وأود أن أرحب ترحيبا بالغا بالطلب الرسمي الذي تقدمت به جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للانضمام إلى عضوية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأقرب وقت ممكن.

وينبغي أن تساعد التغيرات الديمقراطية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في العمل الذي تقوم به في هذه المنطقة، والذي يكرس أساسا لبناء السلم، وعلى الأخص لتعزيز الديمقراطية، وحكم القانون وإقامة المجتمعات المدنية. وتلعب الانتخابات الحرة النزيهة دورا رئيسيا في هذا السياق. وقد كلفت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مع غيرها من المنظمات، بتنظيم الانتخابات المحلية في كوسوفو يوم السبت، وبتنظيم الانتخابات العامة في البوسنة والهرسك بعد أسبوعين.

وفي كوسوفو، اشتركت المنظمة مع الأمم المتحدة، في الاضطلاع بالمهمة الشاقة جدا المتمثلة في التسجيل المدني وتسجيل الناخبين، التي أسفرت عما يزيد عن مليون تسجيل، وسارت العملية على ما يرام بوجه عام. إلا أنني أشعر بمزيد الأسف لأن صرب كوسوفو لم يشاركوا في هذه التجربة وأن النظام السابق في بلغراد لم يسمح بالتسجيل في صربيا. ومن المؤكد أننا لن نكف عن جهودنا لتحقيق المشاركة النشطة لصرب كوسوفو في الحياة السياسية، وإلا فإن هدفنا المشترك وهو الحفاظ على الطابع المتعدد الأعراق لكوسوفو لن يكون واقعيا. ويعتمد ذلك أيضا على حدوث تحسين ملموس في حالة الأمن الداخلي. وتسهم مدرسة الشرطة التي تديرها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تحقيق ذلك الهدف من خلال إنشاء قوة شرطة متعددة الأعراق مدربة تدريبا مهنيا.

وقد شهد هذا العام تطورات مشجعة في البوسنة والهرسك أيضا، حيث تتعاون منظمة الأمن والتعاون أيضا تعاونا وثيقا مع الأمم المتحدة هناك. وقد أسهمت الانتخابات المحلية التي نظمتها منظمة الأمن والتعاون في تحقيق قدر أكبر من التعددية وتركيزا أقل على الطابع العرقي على الساحة السياسية. وآمل بشدة أن تعزز الانتخابات العامة المقبلة هذه التطورات أكثر من ذلك. ويعبر العدد المتزايد من الأقليات العائدة، التي نأمل أن يستدام وأن تتسارع خطاه باطراد، عن هذه الاتجاهات الإيجابية.

وأحد المبادئ الأساسية التي تؤمن بها رئاستنا هو توخي إيلاء الاهتمام للصراعات والأخطار المحتملة التي تهدد السلم وبالتصدي لها على قدم المساواة، بغض النظر عن موقعها الجغرافي، وألا يغيب عن بالنا هدفنا المعلن وهو إيجاد حيز أمني مشترك. ويذكرنا الصراع في شمال القوقاز بأن أمامنا طريقا طويلا ما زال علينا أن نقطعه لإيجاد عصر جديد تتمتع فيه جميع الشعوب في المنطقة التي تغطيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالديمقراطية والسلم والوحدة. وهذه الأهداف أعلن عنها رؤساء الدول والحكومات رسميا قبل ١٠ سنوات في ميثاق باريس لأوروبا الجديدة. وإنني مقتنعة بأن المنظمة قادرة على تقديم إسهام إيجابي للغاية في

تخفيف معاناة السكان المدنيين، علاوة على السعي من أجل إقامة حوار سياسي، لا أرى عنه بديلا لكفالة السلم الدائم والاستقرار في هذه المنطقة. ولكن ذلك يقتضي عودة المنظمة إلى المنطقة. وقد حصلنا على تأكيدات مبدئية من الجانب الروسي لمثل هذه العودة. ونتوقع أن المحادثات المحددة بشأن التفاصيل الفنية والتنظيمية، وعلى الأخص مشاكل الأمن، ستنتهي بنجاح في القريب العاجل.

ومما يثير قلق رئاستنا بصفة خاصة ما يسمى ''بالصراعات المجمدة'' في جنوب القوقاز وفي مولدوفا، وهي صراعات غالبا ما تحجبها الصراعات الأخرى في منطقة منظمة الأمن والتعاون. والحق أن بإمكاننا تسجيل بعض التقدم في تسوية الصراع المتعلق بإقليم تشينغالي في منطقة جنوب أوستيا وجورجيا. وقد ضخت المناقشات البناءة بشأن المشاكل المتعلقة بالمركز القانوني التي تمت في اجتماع مع خبراء من المنطقة في بادن، بالنمسا، في أواخر تموز/يوليه الماضي، قوة دفع جديدة في مفاوضات السلام. ونحن نحاول الآن الحفاظ على دينامية هذه العملية المسماة بعملية بادن.

وفيما يتعلق بأبخازيا، جورجيا، فما زال هدفنا هو المساعدة على تهيئة الظروف لعودة آمنة وسلسة للاجئين إلى منطقة غالي، بالتعاون الوثيق، مرة أخرى، مع الأمم المتحدة، التي تقوم بدور قيادي في تسوية هذا الصراع. وفي اعتقادي أن إجراء تقييم مشترك عن الحالة في الميدان وعن فتح مكتب لحقوق الإنسان تابع للأمم المتحدة بمشاركة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في غالي – في ظل ظروف أمنية نأمل أن تتحسن – ستساعد كلها كثيرا في هذا الصدد.

ونأمل أن المفاوضات، التي نتمنى أن تجري في نهاية هذا الشهر ستؤدي إلى إحراز تقدم نحو إيجاد تسوية نهائية لوضع منطقة ترانسدينستريان في المستقبل، تسوية تحترم سيادة مولدوفا وسلامة أراضيها. ونتوقع أن تبدأ الخطوة الأولى، الخاصة بسحب المعدات العسكرية الروسية، في القريب العاجل، من أجل ضمان وفاء الاتحاد الروسي بالتزام اسطنبول المتعلق بالموضوع.

وفيما يتعلق بجورجيا، اسمحوا لي أن أشير إلى نشاط ناجح للغاية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فكثيرا ما نتكلم – وعن حق – عن النهوض بثقافة اتقاء الصراعات. وفي رأيي أن بعثة المراقبة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الحدود بين جورجيا وجمهورية الشيشان في روسيا الفيدرالية خير مثال على هذا النهج الوقائي.

وتركز جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في آسيا الوسطى أيضا على اتقاء الصراعات. وأثناء زياراتي العديدة للمنطقة، وآخرها في الأسبوع الماضي، وأثناء محادثاتي مع رؤساء الدول الخمس، استطعت استخلاص فكرة أولية عن المشكلات الأمنية. فالإرهاب، والعنف المتطرف والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في المخدرات والأسلحة، واستنفاد الموارد، ولا سيما ندرة المياه العذبة، والمشاكل البيئية، وأيضا الحالة المتفجرة في أفغانستان، تهدد كلها الحالة في المنطقة بأسرها كما تهدد استقرارها.

وفي ضوء هدفنا المتمثل في تحقيق الأمن الشامل في كل أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واصلنا بذل جهودنا لزيادة التعاون بين المنظمة ودول وسط آسيا المشاركة. والدور الأساسي المنوط بالمنظمة هو أن تكون بمثابة محفل سياسي لدعم جهود الجهات الفاعلة المتخصصة الدولية الأخرى. بما في ذلك الجهات المنتمية إلى أسرة الأمم المتحدة. ولذلك فقد عقدنا في الأسبوع الماضي فحسب، على سبيل المثال، مؤتمرا دوليا في طاجيكستان معنيا بمشاكل الاتجار غير المشروع في المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وآمل أن يتمكن ذلك الحدث من

زيادة الوعي الدولي بهذه الأخطار التي تهدد الأمن والاستقرار، وأن يسهم في تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول المشاركة في آسيا الوسطى وأن يعزز التعاون والتنسيق بين الجهات الدولية الفاعلة الناشطة في المنطقة.

وقد أبرزت بالفعل ما يتسم به البعد الإنساني من أهمية أساسية في عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فالمنازعات في العقد السابق، كانت داخلية في الأساس، وكانت آثارها وخيمة على السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. لذلك ركزنا بصفة خاصة على المشكلات المتعلقة بالأمن الإنساني، مثل الأطفال في الصراعات المسلحة، وانتشار الأسلحة الصغيرة دون ضابط، والاتجار غير المشروع في البشر، ولا سيما النساء والأطفال. ويعد إيلاء المزيد من الاهتمام في أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بهذه الحقائق البشعة التي تتسبب في القلاقل المدنية النتيجة المنطقية عن النهج الذي تعتمده منظمتنا والذي يعتبر أن الهدف النهائي لجميع الجهود هو تحسين أمن الفرد، وهو فهم للأمن تأكد في الإعلان الصادر عن قمة اسطنبول.

أما القضايا الاقتصادية والبيئية فهي ذات أهمية كبيرة في التوصل إلى نهج فعال وعريض للسياسة الأمنية. ولذلك فإننا نهدف إلى ضمان قيام المنظمة بدور أقوى يتسم بالتوجه العملي بالنسبة لهذا البعد أيضا.

والواقع أن المحفل الاقتصادي الرابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في براغ في منتصف نيسان/أبريل كان مكرسا لمهمة التأهيل بعد إنتهاء الصراع. وأثناء التحضير للمحفل وتنظيمه حاولنا اتباع نهج جديد – وهو في رأيي نهج ناجح – يتمثل في زيادة التركيز على الممارسة العملية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في الميدان. ونعمل أيضا لتحقيق هدف تعزيز التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا ولذلك دُعي الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا، لأول مرة، لمخاطبة المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

اسمحوا لي أيضا أن أشير إلى تدبير آخر يمكن أن يسمح لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالاستجابة بسرعة أكبر وكفاءة أعظم للأزمات المدنية. إن أفرقة الخبراء للتعاون والمساعدة السريعة – أو ما يسمى برنامج ''رد الفعل'' (REACT) – سيسمح بنشر خبراء مدنيين مدربين تدريبا عاليا، بسرعة في ميادين الشرطة ونشر الديمقراطية وإجراء الانتخابات. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال مزيد من الترابط في برامج التدريب وإجراءات التعيين في الدول المشاركة. ويسعدني أن تكون السيدة فريشيت، نائبة الأمين العام، قد قبلت دعوتنا لحضور اجتماع المجلس الوزاري المقبل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتكلم عن خبرات الأمم المتحدة في هذا الميدان، وكذلك في ضوء تقرير الإبراهيمي الأخير.

والمجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي سيعقد في فيينا في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، سيوفر لنا الفرصة لتقييم إسهام المنظمة في السلم والاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعد الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للوثيقة الختامية لهلسنكي ولوضع أدوات توجيه عملنا في المستقبل. وسيتعين علينا أيضا أن نقيِّم التقدم المحرز منذ قمة اسطنبول وإسهام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بناء السلم ومنع الصراع. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن نقيِّم التهديدات الجديدة للأمن والاستجابات المطلوبة من منظمة أمنية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونأمل أن يعطي المجلس الوزاري دفعة سياسية لمزيد من التركيز على قضايا الأمن الإنساني التي أشرت إليها سابقا – داخل إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضا.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة شريكان طبيعيان في جهودهما المشتركة من أجل تحقيق السلم والديمقراطية والازدهار. وسنعمل باستمرار على تعزيز هذه الشراكة الوثيقة. إن الإسهام الفعال لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تحقيق الأمن والتعاون في هذه المنطقة يهم الأمم المتحدة أيضا. ومن شأنه أن ييسر الإفراج عن موارد الأمم المتحدة لمنع الصراعات وإدارة الأزمات في أجزاء من العالم لا تتوفر فيها ترتيبات أمنية متطورة.

السيد لينغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يرحب وفد بيلاروس بالسيدة بينيتا فيريرو - والدنر الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في الجمعية العامة أثناء نظرنا في البند الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتعلق جمهورية بيلاروس أهمية خاصة على العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الرئيسية. ونحن نسترشد بأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة في المناقشة التي تدور اليوم. وتظل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في رأينا، المحفل الوحيد لعموم أوروبا الذي يعبر عن اهتمامات وطموحات جميع دول القارة.

إن أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في العام الماضي تحددت، إلى حد كبير، بالقرارات التي اتخذتها المنظمة في قمة اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وبالوثائق الرئيسية التي اعتمدت هناك، وتحدد تلك الوثائق من الناحية العملية مبدأين هما أن الأمن الأوروبي لا يقبل التجزئة وأنه جزء لا يتجزأ من نظام الأمن العالمي. ونرى أن تحليل أحكام ميثاق الأمن الأوروبي الذي اعتمد في اسطنبول في العام الماضي وإعلان الألفية سيؤكد أن هناك إطارا فريدا للعلاقات بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأمم المتحدة.

ومن بين الأنشطة الهامة للمنظمتين وضع وتنفيذ آلية للإنذار المبكر ولمنع الصراعات وتسويتها. ولا تزال الأنشطة التي قامت بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في كوسوفو في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) اختبارا حقيقيا لمنظمة الأمن والتعاون ودولها الأعضاء. وإذا أخذنا في الاعتبار التغيرات الديمقراطية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فإننا نرى أن من الضروري مرة أخرى في المرحلة الراهنة، أن نقيِّم بجدية نتائج أية إجراءات تتصل بإجراء انتخابات محلية في كوسوفو، ونرى أننا ينبغي أن نتريث ولا نتخذ قرارات متعجلة يمكن، في ظل الحالة الأمنية الراهنة في كوسوفو، أن تقوض على نحو دائم الاعتقاد بقدرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجتمع الدولي بأسره على العمل وفقا للمبادئ والقيم الديمقراطية المقبولة بشكل عام. إن أي قرار بشأن إجراء الانتخابات يجب أن يُتخذ على أساس مفاوضات مكثفة مع بلغراد، ويجب أن يأخذ في الاعتبار وجهات نظر الأطراف التي لها مصلحة في مركز كوسوفو في المستقبل.

وفي هذا العام عملت بيلاروس ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا معا، خاصة في الإعداد للانتخابات البرلمانية لمثلي الجمعية الوطنية في بلادي، وفي إجراء تلك الانتخابات. والواقع أن الجمعية الوطنية وجميع القوى السياسية والاجتماعية في بلادنا شاركت في غضون العام الماضي على نحو نشط مع بعثة المراقبين الاستشاريين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مينسك. ونتيجة لهذا العمل أعدت وثيقة لم يسبق لها مثيل في الـ١٠ سنوات من حالة الدولة والديمقراطية في بيلاروس: المدونة الانتخابية لجمهورية بيلاروس. وهذه المدونة أخذت في الاعتبار جميع المطالب الأساسية لخبراء المنظمات الدولية والإقليمية الرئيسية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعلى وجه التحديد طبقت أحكاما تتعلق بوصول المرشحين المبكر إلى وسائط

الإعلام، وبمركز المراقبين الدوليين للانتخابات، وبتقصير فترة التصويت المبكر، وتحريم محاكمة الأشخاص الذين يدعون إلى مقاطعة الانتخابات، وبعدد من التغييرات الهامة الأخرى. ولجنة مدينة البندقية التابعة لمجلس أوروبا، والمعنية بالديمقراطية من خلال القانون، أعطت تقييما إيجابيا لهذه الوثيقة التي تم اعتمادها.

وقبيل الانتخابات اتفق على أن تقوم لجنة ثلاثية من بعثة التقييم الفنية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع للمنظمة وممثلين من البرلمان الأوروبي بتقييم الانتخابات ومراقبتها. ولسوء الطالع أنه على الرغم من الاتجاه البناء الذي أدى إلى إجراء الانتخابات فإن هؤلاء الخبراء والممثلون أصدروا عددا من التقييمات السلبية بشأن الانتخابات ذاتها. وتلك الاستنتاجات اعتمدت قبل كل شيء على وجهات نظر مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ولم تأخذ في الاعتبار النتائج التي توصل إليها كثيرون من المراقبين الدوليين المستقلين من ٢٨ بلدا شاركوا أيضا في عملية مراقبة الانتخابات. وقد صدرت تلك الاستنتاجات في ضوء إعلان أصدرته وزارة خارجية الولايات المتحدة حتى قبل إجراء الانتخابات بأنها لن تعترف بنتيجتها.

ونرى أن هذا يعتبر تجاهلا حقيقيا صريحا للإرادة الديمقراطية التي عبر عنها الملايين من مواطني بيلاروس في انتخابات حرة نزيهة. ومع ذلك ووفقا لمدونتنا الانتخابية ستعقد الجولة الثانية من الانتخابات بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. إن لدينا خبرة إيجابية في العمل الواسع النطاق مع بعثة الخبراء الاستشاريين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في مينسك، ونعرب عن أملنا في أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستصدر في نهاية المطاف، وبعد انتهاء الانتخابات، تقييما إيجابيا لعملية الانتخابات في بيلاروس. إن المحاولات الرامية إلى حجب الاعتراف بنتيجة الانتخابات في بيلاروس وإحياء مجلس السوفيات الأعلى السابق – الذي حل نفسه بنفسه، بقرار أصدره في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ – لا يمكن فهمها على الإطلاق.

إن وجود برلمان شرعي ونشط حقا؛ وأعني جمعية وطنية – ليس في الواقع مطلبا لشعب بيلاروس فقط ولكنه للمجتمع الدولي بأسره، لأن البرلمان الحقيقي – لا البرلمان المكبل باعتبارات الماضي – هو الذي يستطيع أن يصادق على الاتفاقات والمعاهدات الدولية بما في ذلك الاتفاقات والمعاهدات التي تهم الأمم المتحدة في ميادين الأمن ونزع السلاح وحقوق الإنسان.

والديمقراطية تظل الخيار الرئيسي الأوحد لشعب بيلاروس. وتأمل بيلاروس أن تأخذ الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بنهج بناء جدا إزاء إعمال شعب بيلاروس لحقه العريق في ممارسة الخيار الديمقراطي. فلن تتحقق إلا بهذه الطريقة الفعالية الحقيقية للمبادئ الهامة التي تربط ما بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المنصوص عليها في الميثاق وفي أهم وثائق منظمة الأمن والتعاون.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب بلدي عن ترحيبه بتقرير الأمين العام عن ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا“، ومن دواعي سروره بصفة خاصة أن يلاحظ أن نطاق الأنشطة المشتركة فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا آخذ فيما يبدو في الاتساع بصورة مطردة. ويرحب أيضا بظهور نفس هذه الروح متمثلة في البيان الذي أدلت به رئيسة منظمة الأمن والتعاون الحالية، صاحبة السعادة السيدة بنيتا فيريرو – والدنر.

وكرواتيا تعتبر التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمات الأمن الإقليمي جزءا ضروريا من العملية المستمرة لحفز

تدابير حفظ السلام وبناء السلام وتوطيدها. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق المساعدة في إدارة الصراعات وبناء المجتمعات فيما بعد الصراع، فضلا عن المبادرات الرامية إلى بناء العمليات الديمقراطية والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ترحب كرواتيا بالجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتشجيع على اتقاء الصراعات، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، ورصد احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، تمشيا مع الاستنتاجات التي تضمنها الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة لشبونة وأكدها مؤتمر قمة اسطنبول.

وقد أسهمت كرواتيا بوصفها عضوا نشطا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذه الجهود، وسوف تواصل إسهامها في بذلها. وقد تعاون بلدي عن كثب مع أنشطة هذه المنظمة ودعمها في عدد من المجالات في كرواتيا. وتعرب كرواتيا عن تقديرها لكل ما قامت به بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كرواتيا من أعمال، وتود أن تغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر مرة أخرى إلى مراقبي الشرطة الدولية الذين يؤدون واجباتهم في منطقة الدانوب جنبا إلى جنب مع ضباط الشرطة الوطنية الكرواتية. وسوف ينهون أنشطتهم بوصفهم هيئة منفصلة داخل بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، فيثبتون بذلك أن عملية المصالحة وإقامة الثقة بين الطائفتين في ذلك الجزء الذي مزقته الحرب من كرواتيا، تمضي قدما. ونعتبر هذا أيضا بمثابة خطوة أخرى صوب إتمام ولاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كرواتيا بصفة نهائية.

وتؤيد كرواتيا الجهود الجاري بذلها من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للترويج للقيم الديمقراطية ولإرساء أسس مجتمعات مكتفية ذاتيا في البوسنة والهرسك وكوسوفو المجاورتين. ويرحب وفدي بما تبذله منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، من جهود ترمي إلى المساعدة على تيسير إصلاح الشرطة والإصلاح القضائي، فضلا عن رصد الامتثال للمعايير المتعلقة بوسائط الإعلام، على النحو المقرر في اتفاقات دايتون. ومن الأهمية بمكان لدى إجراء الانتخابات في البوسنة والهرسك، الإبقاء على التوازن بين حقوق فرادى المواطنين من ناحية والحقوق الجماعية للطوائف الثلاث المكونة لها من ناحية أخرى، واحترام أحكام الدستور في هذا الصدد. ونرى أن المناخ السياسي الجديد في المنطقة سيترك أيضا تأثيرا إيجابيا على الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في ذلك البلد.

ونرحب بإعادة تشكيل هياكل الأمانة العامة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بغية الاستفادة بشكل أفضل من الخدمات التي تقدمها للدول المشاركة فيها، ولتحسين قدراتها على الاستجابة للأزمات الناشئة. وفي هذا السياق، تؤيد كرواتيا تعزيز القدرات التشغيلية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من خلال إنشاء أفرقة الخبراء للمساعدة السريعة والتعاون، للتمكين من زيادة سرعة نشر الخبراء في مهام منظمة الأمن والتعاون التقليدية، كمنع الصراعات، وإدارة الأزمات، والتأهيل فيما بعد الصراع، وكذلك بإنشاء مراكز جديدة للعمليات من أجل النهوض بفعالية منظمة الأمن والتعاون وتيسير الاضطلاع بالبرامج الجديدة.

وتولي كرواتيا أهمية كبيرة لاتقاء تجدد الصراعات المسلحة. ولا تزال هذه الظاهرة مرتبطة ارتباطا وثيقا سواء بمسائل لم يتم حلها فيما يتعلق بأسباب الصراع، أو بقصور برامج بناء السلام في أعقاب الصراع أو عدم وجود هذه البرامج أصلا. ويجب تنسيق التزام المجتمع الدولي ومواصلته على مدى فترة زمنية، وأتكلم هنا أساسا عن المنظمات الإقليمية من قبيل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حتى يتسنى التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، التي يمكن إذا تركت دون معالجة أن تشعل

الصراع أو تعيد إشعاله. وقد تكون الحالة الكرواتية نموذجا جيدا على ذلك. فمهمة حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة نُقلت إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعد وقف القتال وإبرام اتفاق للسلام. علاوة على ذلك، أنشئت عملية أخرى، هي ميثاق تثبيت الاستقرار، بهدف جعل الاستقرار طويل الأمد في المنطقة. وسيواصل بلدي، بوصفه مشاركا نشطا في هذه العملية، تقديم الدعم لأنشطة ميثاق تثبيت الاستقرار.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالدعوات التي وجهت مؤخرا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من صاحبة السعادة بنيتا فيريرو – والدنر، رئيسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالنيابة، والأمين العام للأمم المتحدة، صاحب السعادة كوفي عنان، للتقدم بطلب الانضمام لعضوية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة على التوالي. وسوف تفيد عضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في هاتين المنظمتين احتمالات تحقيق الاستقرار في المنطقة، خاصة إذا أعادت منظمة الأمن والتعاون إنشاء بعثتها في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وينبغي أن ينبثق أي طلب يوغوسلافي من الموقف المتعارف عليه دوليا المتمثل في أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هي واحدة من خمس دول متساوية في خلافة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، وينبغي بالتالي أن يصاغ هذا الطلب على نحو يتمشى مع الدعوات الموجهة إليها.

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي بأن أعرب عن صادق امتناني للنمسا، التي ترأس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حاليا، على كل ما بذلته من جهد وما أظهرته من حنكة دبلوماسية أثناء العمل على ضمان أن تعمل منظمة الأمن والتعاون بطريقة كفؤة ومثمرة. ويمكن مقارنة أدائها بعزف أوركسترا فيينا السيمفوني الذي حاز على إعجابنا بالأمس.

السيد براتسكار (النرويج) (تكلم بالانكليزية): من الجوانب الهامة للعلاقات المتطورة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ذلك النمط الذي اتخذه التعاون والتنسيق في الميدان. فقد أصبح التعاون الميداني الآن راسخا في كثير من بؤر الصراع وعدم الاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك مناطق البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى. وبصفة عامة، يجري التعاون في المهام الميدانية بشكل طيب.

وقد رأينا مؤخرا زيادة كبيرة في التعاون العملي في كوسوفو بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتضطلع منظمة الأمن والتعاون ضمن إطار بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بمسؤولية بناء المؤسسات والتحول إلى الديمقراطية، وهما مجالان يقعان في صميم أنشطة هذه المنظمة الأساسية. وهذا التقسيم للعمل، القائم على المزايا النسبية التي تتمتع بها كل منظمة، يكفل استخدام الموارد المحدودة بما يحقق أقصى فعالية في التكلفة. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك، استحداث قوة للشرطة في كوسوفو، تتولى فيها الأمم المتحدة إدارة الجانب التشغيلي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الجانب التثقيفي، فضلا عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إجراء الانتخابات البلدية القادمة في كوسوفو التي تمسك بزمام القيادة فيها منظمة الأمن والتعاون.

وقد أنشئت ترتيبات تعاونية مماثلة استنادا إلى تقاسم المسؤولية في كل من البوسنة وكرواتيا، وفي عدة أجزاء من الاتحاد السوفياتي السابق، وبخاصة منطقة ما وراء القوقاز، التي تؤدي فيها كل من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الدور القيادي ودور المساندة بالتبادل. ويتضح هذا بصفة خاصة في جورجيا، حيث يتم تقسيم العمل على أساس جغرافي. فتؤدي الأمم المتحدة الدور القيادي في الجهود المبذولة لتسوية الصراع في منطقة أبخازيا

التابعة لجورجيا، وتضطلع منظمة الأمن والتعاون بدور تقديم الدعم. أما في جنوب أوسيتيا فتمسك منظمة الأمن والتعاون بزمام القيادة في الجهود الرامية لتسوية الصراع، بينما يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ برامج مفيدة لكلا المجتمعين وتيسّر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة اللاجئين والأفراد المشردين. وتسهم أنشطة هاتين الوكالتين إسهاما مباشرا في بناء الثقة وتعزيز التنمية بوصفهما من لبنات إقرار تسوية دائمة لهذين الصراعين.

وفي آسيا الوسطى أيضا توجد إمكانات هائلة لتطوير العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فقد عززت تلك المنظمة تواجدها في السنوات الأخيرة في المنطقة بشكل كبير، وتنتشر مكاتب المنظمة اليوم في الجمهوريات الخمس جميعها. كما أن لعدد من وكالات الأمم المتحدة برامج موطدة في هذه البلدان. وينبغي لذلك أن نبحث عن سبل تعزيز التعاون وتحديد مجالات التآزر الممكنة والوصول بالأثر الكلي لجهود المجتمع الدولي إلى أقصى مداه.

ومع ازدياد فعالية تلك المنظمة ستتمكن الأمم المتحدة من إلقاء مزيد من المسؤولية عن إدارة الأزمات الأوروبية على عاتق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باعتبارها شريكتها الإقليمية. ولا يعني هذا بالطبع أن الأمم المتحدة سوف تتخلى، أو أنها ينبغي أن تتخلى عن مسؤوليتها الكاملة في تمثيل المجتمع الدولي والتحدث باسمه والتصرف نيابة عنه. فسوف تبقى الأمم المتحدة الهيئة التي تأذن لتلك المنظمة باتخاذ الإجراءات وتضفي الشرعية عليها.وستبقى هنالك حالات لا يمكن مواجهتها إلا باللجوء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ولكن في إطار التعاون والاتصال الوثيقين اللذين أشرت إليهما الآن ستصبح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في وضع يسمح لها بتقديم إسهامات مهمة في مجالي الأمن والاستقرار. وسوف تتمكن من التصرف باسم الأمم المتحدة أو دعما لها، ولكن أيضا من تلقاء نفسها، وبذا تمكن الأمم المتحدة من زيادة تركيز اهتمامها ومواردها المحدودة على إدارة الصراعات في أنحاء أخرى من العالم لا تكون الأطر الإقليمية فيها متطورة بقدر تطورها في أوروبا.

وقد أخذت تلك المنظمة اليوم طابعا تشغيليا معلنا. فلديها حضور ميداني دائم في ٢٠ بلدا ومنطقة صراع، في البلقان والقوقاز وأنحاء أخرى من الاتحاد السوفياتي السابقة، بما فيها آسيا الوسطى. وتتدرج مهامها تحت العناوين العامة وهي درء الصراعات وإدارة الصراعات والتأهيل بعد الصراعات. والواقع أن تلك المنظمة موجودة الآن بقدر من الصفة في كل بقعة لاضطرابات فعلية أو محتملة في القارة الأوروبية. وهذا يعطيها وضعا فريدا بين مؤسسات الأمن الأوروبية ويسبغ شرعية خاصة على جهودها.

أود أن أتطرق بإيجاز إلى الحالة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. نتيجة للتطورات الحرجة في صربيا في أعقاب الانتخابات التي أجريت في ٢٤ أيلول/سبتمبر لم تعد مشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأمم المتحدة وفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حلما بعيدا. ونحن نرى أن من المهم أن تقام اتصالات وثيقة بين الأمم المتحدة وتلك المنظمة بشأن هذه القضية. وقد وجهت الرئيسة النمساوية الحالية دعوة إلى الرئيس كستونيتسة لحضور الاجتماع الوزاري المقبل للمنظمة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، وكما سمعنا اليوم فقد أوضحت بجلاء أنها على استعداد لتلقي طلب رسمي للمشاركة في المنظمة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ختاما، نؤمن بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستبقى شريكا أساسيا للأمم المتحدة في السنوات المقبلة: شريكا مستعدا للعمل جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة في

إرساء الأساس للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية وتخفيف أعباء المنظمة العالمية في درء الصراعات وإدارة الصراعات في منطقة المنظمة.

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا – وكذلك البلد المنتسب مالطة.

بعد انقضاء عام على مؤتمر قمة اسطنبول سيتيح الاجتماع الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، في فيينا، الفرصة لإعداد ورقة توازن في تنفيذ مبادئ ميثاق الأمن الأوروبي فضلا عن تنفيذ الالتزامات المتعهد بها من أجل التعزيز التنفيذي لتلك المنظمة وتسوية الصراعات القائمة.

وفي هذا السياق يود الاتحاد الأوروبي استرعاء الانتباه فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة وتلك المنظمة إلى منهاج عمل الأمن التعاوني المرفق بميثاق الأمن الأوروبي. فذلك المنهاج يرمي إلى التعزيز المتبادل للمنظمات والمؤسسات المكلفة بتعزيز الأمن الشامل في مجال اختصاص المنظمة. كما ينص على وسائط التعاون العملي والفعال. والمنظمة تعمل من أجل درء الصراعات والإنذار المبكر بها وإدارة الأزمات والتأهيل فيما بعد الصراع.

وكما ثبت من الصراعات التي نشبت في البلقان في العقد الماضي فإن تعزيز الأمن والاستقرار يتطلب اعتماد تدابير في كل الأبعاد الثلاثة لأنشطة تلك المنظمة المقابلة لسلال هلسنكي الثلاث وقت انعقاد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وهي: الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، وقضايا الأمن.

والاتحاد الأوروبي الذي يسهم بنسبة ٦٧ في المائة من ميزانية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يرى أن تلك المنظمة، وهي الوحيدة التي تشمل كل جوانب الأمن الكلي التي تغطي القارة الأوروبية بأكملها، مطالب بطبيعة الحال بأن يضطلع بدور أساسي هام.

ويرجو الاتحاد الأوروبي أن ييسر الاجتماع الوزاري الإحاطة بالعلم بالتقدم المحرز في سبيل تعزيز القدرات التشغيلية للمنظمة التي أصبحت ضرورية بسبب حدوث زيادة في عدد البعثات الميدانية للمنظمة وتنوع المهام المعهود بها إليها.

والاتحاد الأوروبي يسهم بنشاط في المفاوضات الجارية بصدد وثيقة المنظمة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والاتحاد الأوروبي يرى أن اعتماد تلك الوثيقة في الاجتماع الوزاري القادم للمنظمة سيسهم أيضا بقدر كبير في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

ولكي تتمكن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بشكل فعال وسريع، من نشر خبرائها في أي منطقة تمر بأزمة في تنفيذ ولاية كلفت بها مباشرة أو بالتفويض من منظمة أخرى، ولا سيما الأمم المتحدة، فهي، في إطار آلية أفرقة خبراء المساعدة العاجلة والتعاون، تسعى إلى زيادة ترشيد وشفافية إجراءات تعيين وتوزيع الموظفين في بعثاتها الميدانية. ويشارك الاتحاد الأوروبي بفعالية في الأعمال الجارية وسيسعى إلى كفالة تواؤم تلك الأعمال مع الأعمال التي يقوم هو بها بغية إيجاد وسائل غير عسكرية للاستجابة للأزمات.

وقد وجهت الدعوة إلى نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، السيدة لويز فريشيت والممثل السامي للسياسة

الخارجية والأمنية المشتركة بالاتحاد الأوروبي، السيد خافير سولانا، للمشاركة في الاجتماع الوزاري للمنظمة لمناقشة إمكانية التعاون في ميدان إدارة الأزمات.

وينبغي أن ييسر مركز العمليات المنشأ في أمانة المنظمة إعداد وتوزيع البعثات الجديدة. وقد وفرت البلدان الأعضاء في الاتحاد خبراء لشغل الوظائف الرفيعة المستوى في ذلك المركز ويرجو الاتحاد الأوروبي أن تقام روابط وثيقة للتعاون مع الهيئة ذات الاختصاص المماثل داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة . ويشارك الاتحاد الأوروبي بحماس في الدراسة الجارية الآن بشأن كيفية منح صفة قانونية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا دون أن تؤثر تلك الصفة على مرونتها التي هي حيوية لتحسين عملياتها اليومية وعلاقاتها بالموظفين التابعين لها وكذلك السلطات في البلدان المستقبلة للبعثات.

ومما يسعد الاتحاد، الإمكانات الجديدة لمشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أعمال المنظمة في أعقاب التغيرات الديمقراطية التي حدثت في بلغراد والموقف الإيجابي من المنظمة بصفة عامة الذي عبر عنه الرئيس الجديد ليوغوسلافيا. ويأمل الاتحاد في أن يرحب في المنظمة بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أقرب وقت ممكن بعد استكمال الخطوات والإجراءات الجاري تنفيذها في الوقت الراهن.

وبالنسبة إلى كوسوفو، فإن الاتحاد الأوروبي الذي يدعم دعما كبيرا أعمال بعثة المنظمة، يسعده التعاون المكثف والمثمر بين الأمم المتحدة والمنظمة في كوسوفو. ويود أن يشيد بالأعمال المنجزة للمنظمة فيما يتعلق بالانتخابات المحلية التي أجريت في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك الإعداد المادي للانتخابات، والتسجيل السريع والصحيح للسكان والأحزاب السياسية، وإعداد المبادئ التوجيهية والقوائم الانتخابية وكذلك دعم الحملة الانتخابية ومراقبة الوسائط وتقديم المشورة إلى الأحزاب السياسية. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أن عددا كبيرا من الإجراءات التي اتخذتها بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو إنما جاءت نتيجة للتعاون الوثيق بين الدعامتين الثانية والثالثة التي تتصل الأولى بالأمم المتحدة والثانية بالمنظمة في الميدان.

والاتحاد يرحب بالنجاح الذي أحرزه فريق رصد الشرطة بسلافونيا الشرقية ومنطقة الدانوب في كرواتيا، والذي أدى إلى القرار الأخير بتقليل حجم نشاط الفريق وإعادة تشكيله، وهو نشاط كانت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية قد أحالته إلى بعثة المنظمة في كرواتيا. وهذا يوضح كيف يمكن أن يكون هناك تتابع في أعمال الأمم المتحدة والمنظمة وأن يتم التنسيق بينها في سياق التطبيع في حقبة ما بعد الصراع. وقد أسهم التقدم الهام الذي أحرزته كرواتيا من حيث التزاماتها في تحقيق هذا النجاح، وقد استمعنا جميعا إلى الرسالة التي وجهها إلينا سفير كرواتيا في هذا الشأن.

والاتحاد الأوروبي يواصل التعبير عن تقديره للتعاون الممتاز القائم بين المنظمة وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ويدعو بقوة إلى أن يعتمد البرلمان والسلطات في البوسنة والهرسك قانون الانتخابات الدائم في أقرب وقت ممكن بعد الانتخابات المقرر إجراؤها في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي من المفترض أن تكون آخر انتخابات تجري بموجب القواعد التنظيمية المؤقتة التي وضعتها المنظمة. ويعتقد الاتحاد بأنه ينبغي للمنظمة أن تقوم، خلال المدة التي تنقل فيها تدريجيا الصلاحيات الانتخابية إلى السلطات البوسنية، بزيادة التركيز على المهام المتصلة بإقامة نظام ديمقراطي وبالنهوض بحقوق الإنسان وسيادة القانون مع إخضاع القطاع الانتخابي لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان كالمعتاد.

ويشير الاتحاد أيضا إلى دعمه لوجود المنظمة في ألبانيا من خلال فريق الأصدقاء، الذي يشارك في ترؤسه، ولبعثة المنظمة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وبالنسبة إلى ألبانيا، يرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالدعم الذي تقدمه المنظمة في مجال الإجراءات الانتخابية. فخلال الانتخابات الأخيرة التي أجريت في ألبانيا، تبين أن إسهام المنظمة كان بالغ الفائدة. ونتوقع أن تستمر الجهود في هذا الاتجاه بهدف تحسين الإجراءات والهياكل الانتخابية.

ويأمل الاتحاد في أن تستوفى الآن الشروط اللازمة ليعود فريق المساعدة التابع للمنظمة على الفور إلى الشيشان ليتمكن من تنفيذ الولاية المحددة في ١٩٩٥ والتي تم إعادة التأكيد على صلاحيتها في مؤتمر قمة اسطنبول. وينبغي أن تستكمل في أقرب وقت ممكن المناقشات عن التفاصيل التقنية والتنظيمية، لا سيما ما يتعلق منها بمسائل الأمن. ويؤيد الاتحاد الجهود التي يبذلها فريق مينسك التابع للمنظمة ورئيسيه بغية تسهيل البحث عن حل تفاوضي للصراع في نغورني كرباخ. وهو يدعو كل الأطراف المعنية إلى أن تظهر روحا توفيقية، ويرى أن إعراب رئيسي دولتي أرمينيا وأذربيجان عن رغبتهما في مواصلة الحوار الذي بدآه إنما هو إشارة مشجعة، ويأمل أن يتم التوصل على الفور إلى صيغة مقبولة لدى الجميع. والاتحاد الأوروبي عقد العزم على أن يقوم، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بالإسهام في دعم التوصل إلى اتفاق بشأن التسوية.

والاتحاد يعتقد أن على روسيا أن تحترم الالتزام الذي قطعته على نفسها في مؤتمر قمة اسطنبول بأن تستكمل في وقت لا يتجاوز نهاية ٢٠٠٢، إزالة المخزون من الأسلحة والذخيرة في منطقة ترانسدنستر المولدوفية. وقد أحاط علما بالمقترحات التي تقدم بها السيد بريماكوف في ذلك الوقت وأعرب فيها، نيابة عن الاتحاد الروسي، عن رغبته في مواصلة الاشتراك في العمل على التوصل إلى تسوية. وسيؤيد الاتحاد الجهود التي سيبذلها القائم بأعمال رئاسة المنظمة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لوضع هذه المنطقة في المستقبل.

ويسعد الاتحاد الأوروبي التقدم الملحوظ أثناء اجتماع الخبراء المكرس لأوسيتيا الجنوبية في جورجيا، المعقود تحت رعاية المنظمة في تموز/يوليه الأخير بالقرب من فيينا. ويأمل أن يتم اعتماد قاعدة التسوية المحتملة التي حددت في ذلك الوقت على المستوى السياسي. والاتحاد على استعداد لأن يقدم المساعدة المالية اللازمة لتنفيذ اتفاق معين وقد سبق أن أعد خطة للمساعدة لأغراض إزالة الأسلحة الصغيرة.

والحالة المتدهورة لحقوق الإنسان في أبخازيا بجورجيا ما زالت تثير القلق. والتعاون بين المنظمة والأمم المتحدة يكفل عمل المكتب المشترك لحقوق الإنسان الذي أنشئ في سوخومي بالشكل اللازم. ويأمل الاتحاد أن تضم المنظمتان جهودهما لكي تجمعا المعلومات عن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في منطقة غالي وتنظرا في إمكانية إنشاء مكتب في غالي.

أخيرا، يرى الاتحاد أن هناك ضرورة للاستجابة إلى الشواغل التي أعربت عنها السلطات في دول آسيا الوسطى نظرا للتهديدات المتزايدة للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب. ومما يسعد الاتحاد في هذا السياق، المبادرة المشتركة التي اتخذتها الرئاسة الحالية للمنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات بشأن عقد مؤتمر دولي عن هذا الموضوع يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر في طشقند، بيد أنه من اللائق أن نختار نهجا دقيقا لمعالجة هذه الظواهر الثلاث المختلفة الطبيعة وإن كانت مترابطة نوعا ما، وتتطلب بالتالي علاجا مختلفا. والاتحاد الأوروبي، من جانبه، أخذ بزمام المبادرة وبدأ بإعداد خطة لمكافحة الاتجار

بالمخدرات. وبصفة عامة، يرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي تبذلها المنظمة لتحسين التعاون فيما بين المنظمات الدولية الموجودة في آسيا الوسطى.

أرجو المعذرة على هذه الإطالة في الكلام وبهذه التفاصيل. وقد أرادت دول الاتحاد الأوروبي أن تشدد في هذه المناقشة على التعاون الوثيق الذي نشأ بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – المنظمة الوحيدة التي تشمل أوروبا بأسرها – والاتحاد الأوروبي بدوله الأعضاء الـ ١٥. وهذا التعاون الثلاثي مثال ممتاز على ما يمكن أن تحققه الأمم المتحدة بالتعاون الكامل مع المنظمات الإقليمية.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): قبل ستة أسابيع فقط، خلال مؤتمري قمة الألفية للجمعية العامة ومجلس الأمن، اعتُمدت في الأمم المتحدة وثيقتان هامتان، هما إعلان الألفية والقرار ١٣١٨ (٢٠٠٠) – وكلاهما يتضمن نصوصا تدعو إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ومن ثم فإن مسألة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تكتسب أهمية زائدة باعتبارها من المهام ذات الأولوية في القرن المقبل.

وقد تراكمت لدى منظمة الأمن والتعاون خلال أكثر من ٢٥ سنة من أنشطتها خبرة كبيرة في صون السلم والاستقرار في أوروبا. وفي الوقت الراهن تحولت هذه المنظمة عبر الأطلسية والأوروبية والأوربية – الآسيوية إلى شريك رئيسي للأمم المتحدة. وهي تعتبر عن حق عنصرا سياسيا رئيسيا في الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الجماعي في جميع أرجاء منطقة مسؤوليتها، لا سيما في ميادين منع الصراع، وإدارة الأزمات، وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، والتأهيل في فترة ما بعد الصراع.

وأوكرانيا، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا معا، تلاحظ مع الارتياح التفاعل المتنامي والمتعاضد بين المنظمتين. ونرى أن مؤتمر منظمة الأمن والتعاون الذي عقد في اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، قد وفر أساسا جديدا في نوعه لهذا التعاون. والواقع أن الوثائق التي اعتمدت في اسطنبول تعزز تعزيزا كبيرا الأساس المفاهيمي للمنظمة وقدراتها التنفيذية بتحديد عدد من التدابير المتفق على أن تتخذها دولها الأعضاء بغية كفالة الحرية والازدهار والأمن. وكان مما له أهمية خاصة اعتماد ميثاق الأمن الأوروبي، وفي إطاره اعتماد برنامج التعاون الأمني، الذي من شأنه أن يشكل أساسا جيدا لشراكة أوثق بين منظمة الأمن والتعاون والمنظمات الدولية الأخرى، لا سيما الأمم المتحدة.

ويوفر تقرير الأمين العام المقدم في الوثيقة A/55/98 العديد من الأمثلة الجيدة لهذا التعاون. وتعرب أوكرانيا عن ترحيبها بالعديد من الاجتماعات التي عقدت بين مسؤولين من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون، وكذلك الاجتماع الرفيع المستوى التاسع للعملية الثلاثية للمشاورات غير الرسمية بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، والذي حضره لأول مرة ممثل عن المفوضية الأوروبية. ونحن نؤيد عملية توسيع صيغة الآلية التشاورية بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون والهيئات الدولية الأخرى.

ونرى أيضا أن التعاون بين المنظمتين يمكن أن يعزز من خلال المساعي المشتركة لوضع استراتيجية شاملة لمنع الصراعات على أساس الاستخدام الواسع النطاق للدبلوماسية الوقائية وبناء السلم على المستويين الأوروبي والعالمي. وسيكون تنفيذ هذه الفكرة متسقا إلى حد كبير مع الاقتراح الذي قدمه الرئيس كوتشما رئيس جمهورية أوكرانيا في مؤتمر قمة الألفية وفي مؤتمر قمة مجلس الأمن

لوضع استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لمنع الصراعات. وترى أوكرانيا أن اتخاذ خطوة عملية تجاه وضع هذه الاستراتيجية يتمثل في إنشاء مراكز إقليمية لمنع الصراع. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أشير إلى اقتراح أوكرانيا الذي قدمته مؤخرا لإنشاء مركز إقليمي للدراسات الإثنية في كييف تحت رعاية المفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون المعني بشؤون الأقليات الوطنية. ونعتقد أن أنشطة هذه المؤسسات المكرسة لمراقبة الحالة الراهنة للعلاقات فيما بين الأعراق وتطورها في منطقة منظمة الأمن والتعاون من شأنها أيضا أن تسهم في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الوقائية بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وبلدي على علم تام بتقسيم العمل القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون فيما يتعلق بتسوية الصراعات في منطقة المنظمة. وندرك أن هذا التقسيم للأدوار القيادية في جهود صنع السلام يقوم على أساس المزايا النسبية للمنظمتين والقيود المفروضة عليهما. وفي ذات الوقت، نشاطر الرأي القائل بأن كل التدابير الإضافية الرامية إلى تعزيز التعاون بين المنظمتين وبعثاتهما في مناطق الصراع ينبغي أن تسعى إلى الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع الدولي في مصلحة البلدان المتلقية للمساعدة.

ويساور بلدي قلق بالغ إزاء الحالة الراهنة للتسوية السلمية بالنسبة للعديد من الصراعات في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فأولا وقبل كل شيء، أود أن أشير إلى الحالة في كوسوفو. فعلى الرغم من تقديرنا لإنجازات منظمة الأمن والتعاون باعتبارها إحدى دعائم بناء مؤسسات بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، فإننا مقتنعون بأن هناك الكثير مما ينبغي عمله لجعل عملية السلام في الإقليم لا رجعة عنها ولتحقيق الاستقرار الذي طال انتظاره في منطقة البلقان بأسرها. ويحدونا الأمل أن تفضي البيئة السياسية الجديدة التي هيأتها الانتخابات الرئاسية التي أجريت مؤخرا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إفضاء كاملا إلى هذه الغاية.

ونحن مقتنعون أيضا بأن منظمة الأمن والتعاون – بالمساعدة الممكنة من الأمم المتحدة – ينبغي أن تتخذ موقفا أكثر حزما لتحقيق الحل النهائي لما يسمى بالصراعات المجمدة في منطقة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي – خاصة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا، وإقليم ناغورني كاراباخ بأذربيجان، وإقليم ترانسدنيستر بمولدوفا. وتساهم أوكرانيا بأفراد في بعثات منظمة الأمن في كوسوفو وجورجيا وناغورني كاراباخ، وهي بوصفها إحدى الدول الضامنة في تسوية الصراع في إقليم ترانسدنيستر، تقف مستعدة للمزيد من الإسهام في تحقيق هذه الأهداف.

وتعرب أوكرانيا عن امتنانها على المساعدة الجارية التي يشترك في تقديمها لنا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمن والتعاون ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومفوض منظمة الأمن والتعاون السامي المعني بشؤون الأقليات الوطنية من خلال دعمهم المشترك فيما بين الوكالات لإعادة توطين الأشخاص العائدين إلى كريميا الذين أبعدوا من قبل وإعادة إدماجهم.

من المعلوم جيدا أن أوكرانيا، ذات السكان المتعددي الأعراق الذين يتألفون من أكثر من ١٣٠ جماعة إثنية، هي واحدة من الدول الحديثة الاستقلال القليلة جدا التي استطاعت تجنب الصراع فيما بين الأعراق والمحافظة على الأمن والسلم على أراضيها. وقد حظي التشريع الأوكراني بشأن حقوق الأقليات الوطنية بإشادة عالية من مجلس أوروبا، الذي اعترف بتوافقه التام مع معايير ومبادئ منظمة الأمن والتعاون. وأوكرانيا هي البلد الوحيد في المنطقة الذي نجحت فيه بعثة منظمة الأمن والتعاون إلى جمهورية كريميا المستقلة ذاتيا في الوفاء بولايتها، في عام ١٩٩٩، وخلصت

إلى أن حكومة أوكرانيا حلت مشاكل الأقليات الوطنية وأن الحالة في شبه الجزيرة لم تعد تشكل مصدر قلق.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، قرر رئيس جمهورية أوكرانيا مؤخرا تقديم ترشيح وزير خارجية أوكرانيا السابق، السيد تاراسيوك، لمنصب المفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون المعني بشؤون الأقليات الوطنية. وستجرى الانتخابات في الاجتماع الوزاري المقبل للمنظمة، المزمع عقده في فيينا في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ويحدونا الأمل أن يحظى ترشيحه بتأييد ساحق.

أخيرا، نعتقد أن مشروع القرار الذي سيعتمد في مرحلة لاحقة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة سيسهم في زيادة تعزيز التعاون التكاملي المتبادل القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون.

ختاما، أود أن أعرب عن إعجابنا بأداء النمسا لواجباتها بوصفها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون. ونهنئ الوزيرة فيريرو – والدنر على التزامها الشخصي الممتاز بتلك المهمة. ونتمنى أيضا نفس النجاح لرومانيا، التي ستتحمل تلك المسؤوليات في السنة المقبلة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): الاتحاد الروسي يرى من الضروري مواصلة تحسين وتكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بموجب الفصل الثامن من الميثاق.

وقد طالبنا دوما بإضفاء الصفة المؤسسية على أشكال التفاعل والتعاون، فضلا عن الاستخدام الأكثر فعالية لقدرات المنظمات الإقليمية ومواردها. على أن يتم ذلك بطبيعة الحال، مع الحفاظ على المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن عن حفظ السلام والأمن الدوليين.

ونرحب بالتطور المستمر في ممارسة عقد اجتماعات منتظمة بين كبار المسؤولين في الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الكبرى. ولا بد لنا من زيادة العائد العملي من هذه الاجتماعات. وينسحب ذلك، بطبيعة الحال، على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

لقد تجمعت لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خبرة فريدة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وتنفيذ تدابير بناء الثقة وتعزيز الديمقراطية في المنطقة الأوروبية – الأطلسية. ونعتقد أن على المنظمة أن تضطلع بدور محوري في بناء النظم وتنسيق الشؤون الأوروبية، لا في مجال الدبلوماسية الوقائية ومنع الصراعات وتسوية الأزمات فحسب، بل وفي المجالات الأخرى التي يمكن أن تستغل فيها المزايا الأساسية للمنظمة – من نهج شامل إزاء المشاكل الأمنية وتغطيتها لنطاق جغرافي واسع. وإلى جانب ذلك، لا بد من الإبقاء على مهام المنظمة في مجال وضع المعايير القانونية، وتعزيز هذا الدور. وعلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضا أن تحدد المبادئ المنظمة للعلاقات بين الدول والعلاقات بين المؤسسات. وفي حقيقة الأمر، ينبغي أن تقوم المنظمة بدور مَن يحدد الاتجاه في هذا المجال.

وإذا استُخدمت القدرات الفريدة التي تتمتع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا استخداما كاملا فإنها ستتيح إنشاء نظام للأمن المتكافئ في المنطقة الأوروبية – الأطلسية، يقوم على أساس حفظ التوازن بين مصالح بلدان الإقليم كافة. وينبغي ألا يُسمح للمنظمة بأن تصبح أداة لخدمة المصالح الضيقة أو توسيع مناطق النفوذ لدول بعينها، أو لمجموعات من الدول أو التحالفات العسكرية – السياسية. فإن لم يتسن تحييد هذا الاتجاه، فإنه سيؤدي حتما إلى زوال المنظمة.

إننا نولي اهتماما كبيرا للاجتماع المقبل لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

المزمع عقده في فيينا يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد تقدم الوفد الروسي بعدد من الاقتراحات الهامة إلى هذا الاجتماع، من بينها أن تعتمد المنظمة إعلانا بمناسبة عيدها الخامس والعشرين. ونعتقد أن هذه الوثيقة يمكن أن تتناول قضية التعاون الهامة من أجل المواجهة الفعالة للأخطار والتحديات الناشئة، لا سيما عودة الفاشية والإرهاب الدولي للظهور.

ونعتقد أن على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تؤدي أيضا دورا نشيطا في تنفيذ ميثاق الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا، بما في ذلك المراقبة الشاملة لتلك المبادرة – وذلك انطلاقا من خبرتها ومجال اختصاصها. وينبغي للمنظمة أن تعكف على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ هذا الميثاق خلال اجتماع مجلس وزراء الخارجية المزمع عقده في الشهر المقبل.

لقد أصبح التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عاملا هاما في دعم الاستقرار الدولي والإقليمي. ولا بد من مواصلة تركيز هذا التعاون على المجالات ذات الأهمية الأساسية بالنسبة للمجتمع الدولي. ومن هذه المجالات المساعدة في منع الصراعات وتسويتها؛ ومراعاة الجوانب الإنسانية للأمن، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية؛ وبناء المؤسسات الديمقراطية.

ونعتقد، أيضا، أن على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تركز على أهداف محددة، دون أن تكون بديلا عن الأمم المتحدة في تلك المجالات التي يمكن للأخيرة، بحكم عالميتها، أن تنسق بفعالية بين التدابير التي تتخذها مختلف المنظمات والمؤسسات.

وفي هذا السياق، نولي اهتماما خاصا للتفاعل بين مكتب المفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالأقليات الوطنية، ومكتب المنظمة للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبين نظرائهما في منظومة الأمم المتحدة، لا سيما العاملة في جنيف.

وتؤيد روسيا وتدعم مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة في منطقة البلقان، في إطار عملية تسوية الصراعات في كل من ألبانيا، بجورجيا، وناغورني كاراباخ، وكذلك بناء السلام فيما بعد الصراع في طاجيكستان. وثمة تعاون واعد للغاية بين المنظمتين في تسوية مشكلات ضحايا التروح القسري داخل أراضي بلدان رابطة الدول المستقلة.

ونرحب كذلك بالجهود التكاملية المتبادلة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنسق أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالشؤون الاقتصادية والبيئية.

وفيما يتعلق بمشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي ستنظر فيه الجمعية العامة في وقت لاحق، أود أن أشدد على أن من الجوهري اعتماده بتوافق الآراء. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب الامتناع عن إقحام مسائل إقليمية بحتة غير ذات صلة بالبند قيد النظر في نص مشروع القرار. ولا بد لمشروع القرار أن يركز على السياسة الإطارية للتعاون بين المنظمتين.

نرجو أن يوفر اعتماد مشروع القرار هذا، الذي تشارك روسيا في تقديمه، زخما إضافيا مهما من أجل زيادة العائد العملي للتفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد داكارو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أستهل كلمتي بالإعراب عن تأييد رومانيا التام للبيان الذي أدلى به للتو ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة.

وبصفتي ممثلا للرئاسة القادمة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اسمحوا لي أن أضيف بعض الملاحظات المحددة. يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم أمام الجمعية بشأن هذا البند

الهام من جدول الأعمال حول العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة.

تعد رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام ٢٠٠١ من الأولويات الرئيسية لسياستنا الخارجية. وسوف نسترشد بالمبادئ والأهداف التالية: زيادة إسهام المنظمة من أجل أوروبا الحرة الديمقراطية المزدهرة غير المنقسمة؛ وتعزيز دور المنظمة كمحفل للحوار السياسي والتعاون في ميدان الأمن الشامل؛ وتحديد الوسائل التي يمكن من خلالها للإرادة السياسية للدول الأعضاء أن تواكب الإمكانيات والقدرات العملية للمنظمة؛ وزيادة فعالية أنشطة المنظمة وعملياتها ومؤسساتها وآلياتها؛ واحترام الإنجازات التي حققتها والعمل من أجل امتثال كافة الدول المشاركة لمبادئ المنظمة ومعاييرها وأعرافها وقيمها؛ والإبقاء على دينامية هياكل المنظمة وطابعها المرن، بحيث تكون مفتوحة وقادرة على التكيف بسرعة مع الأولويات والتحديات الجديدة وتعزيز التعاون بين المنظمة والمؤسسات والمنظمات الأخرى.

ويتمثل هدفنا النهائي في الإسهام في تحسين الأمن السياسي والاقتصادي والبيئي لمواطني الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، انطلاقا من احترام حقوق الإنسان، بغية تحقيق الرفاه والعدالة الاجتماعية. وسوف نبذل قصارى جهدنا لضمان اضطلاع المنظمة بإسهامها في هذا الصدد.

وانطلاقا من هذه الأهداف العامة، حددت رومانيا بالفعل بعض الأولويات المحددة. واسمحوا لي أن أتناول بالتعليق بعضا منها.

في مجال الوقاية من الصراعات وإدارة الأزمات، سوف تظل الحالة في البلقان من أولوياتنا، بطبيعة الحال. ومن رأينا أن التغيرات السياسية الأخيرة في بلغراد أتاحت فرصة هامة من أجل استقرار طويل الأجل في المنطقة. وسوف نركز بشدة على التأهيل بعد الصراع والمساعدة في إنشاء المؤسسات الديمقراطية وترسيخ سيادة القانون في المنطقة. وللدبلوماسية الوقائية أهمية كبرى أيضا في المنطقة، كما أن زيادة التعاون بين الأقاليم لا غنى عنه. وينبغي أن يُستكمل ذلك بتنفيذ ميثاق تثبيت الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا.

وإلى جانب البلقان، ستكون منطقة القوقاز ضمن مجالات الأولوية في أنشطتنا خلال فترة رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مع التركيز بصورة خاصة على الحالة في كل من الشيشان وناغورني كاراباخ. ونعلِّق أهمية كبرى، أيضا، على تنفيذ قرارات قمة اسطنبول المتعلقة بانسحاب القوات الأجنبية من جورجيا وجمهورية مولدوفا.

وسنهتم كذلك بالتطورات في آسيا الوسطى بغية تدعيم مشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المنطقة. وفي ضوء الفوارق الضخمة – السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية – بين الدول الخمس، والتنوع الإثني الهائل في المنطقة، فإن خطر زعزعة الاستقرار بصورة حادة يظل شديد. وستتطلب الحالة من المنظمة أن تولى لها الاهتمام الكافي. وتتضمن المهام الأخرى للمنظمة في ظل الرئاسة الرومانية المشاركة في الإعداد للانتخابات ومراقبتها في عدد من الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي هذا الصدد، سنولي اهتماما خاص لتعزيز موارد المنظمة وقدراتها العملياتية بوصفها منظمة ميدانية، وبخاصة من خلال تنفيذ الالتزامات التي قطعت والقرارات التي اتخذت على مستوى عال بشأن هذه القضية.

وفيما يتعلق بالبعد الإنساني، ستسهم الرئاسة الرومانية في معالجة قضايا منع تعذيب الأطفال في الصراعات المسلحة وحالة المشردين داخليا، ومشكلة الاتجار بالبشر. وأخيرا، وليس آخرا، سنواصل إيلاء الاهتمام للتحديات غير

التقليدية للأمن الأوروبي. ولهذا، اقترحت رومانيا أن يركز المحفل الاقتصادي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠٠١ على قضية الشفافية والحكم السليم في المسائل الاقتصادية.

إن الطبيعة المتعددة الجوانب والمعقد للأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في السنوات القليلة الماضية أكدت أنه لا يمكن لأية منظمة تعمل بمفردها أن تتصدى للتحديات الحالية. ولتنفيذ الأولويات التي أكدت عليها سنحاول أن نحسن التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمؤسسات والمنظمات الأخرى، وبخاصة الأمم المتحدة، ونجعله تعاونا عمليا. والتقرير الذي قدمه الأمين العام مؤخرا في الوثيقة A/55/98، والذي نهنئه عليه تهنئة حارة، يدلل بوضوح على أن التعاون بين المنظمتين ازداد طيلة العام الماضي. وستبذل رومانيا قصارى جهدها لكي يتواصل تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها منظمة إقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وسنواصل أثناء السنة القادمة، المحافظة على التنسيق الوثيق من خلال الاتصالات الدورية على جميع المستويات.

قبل أن أختتم بياني أود أن أثني على العمل الممتاز الذي اضطلعت به سعادة السيدة بينيتا فيريرو - والدنر، الرئيسة الحالية النمساوية، وأن أؤكد للسيد يان كوبيش، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دعمنا الكامل.

السيد كوباياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): منذ انتهاء الحرب الباردة ما فتئت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تسهم في إرساء دعائم الاستقرار والسلام في أوروبا وآسيا الوسطى من خلال طائفة عريضة من الأنشطة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وتضطلع بكثير من أنشطتها بالتعاون الوثيق مع مختلف الهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة. ويسعدني أن تتاح لي هذه الفرصة لكي أصف بإيجاز السبل التي تشارك وتساهم اليابان من خلالها، بوصفها شريكا من أجل التعاون في أنشطة منظمة الأمن والتعاون، وبخاصة في عملياتها في جنوب شرقي أوروبا.

لقد بعثت اليابان منذ عام ١٩٩٦ بأكثر من ١٠٠ مراقب للانتخابات إلى البوسنة والهرسك للمساعدة على مراقبة الانتخابات هناك، وأسهمت في هذا الجهد بمبلغ ٤,٥ مليون دولار. وقدمت اليابان أيضا موظفين، على سبيل المثال، إلى بعثة منع امتداد النزاع التي أرسلتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى اسكوبيه، وإلى بعثة المنظمة في كرواتيا. وفضلا عن ذلك، تشارك اليابان في بعثة منظمة الأمن والتعاون في كوسوفو بمساهمة تفوق مليون دولار من مساعدات الطوارئ. ومؤخرا، أرسلت خبيرين في منطقة البلقان للإسهام في جهود منظمة الأمن والتعاون لضمان إجراء الانتخابات المحلية هناك بأسلوب حر ونزيه. ودعما لعمليتي التعمير وإرساء الديمقراطية، قررت اليابان أن تساعد كذلك أنشطة وسائط الإعلام في كوسوفو، فساهمت بـ ١٤,٥ مليون دولار لمعدات وسائط الإعلام من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وإن مشروع مساعدة وسائط الإعلام هذا ينفذ حاليا بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون.

وتعتبر اليابان أن من بالغ الأهمية مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إيمانا منها بأنه يمكن للتعاون بينهما أن يسهم مساهمة عظيمة، لا في إرساء الاستقرار في المنطقة فحسب، بل وفي تحقيق السلم والأمن الدوليين كذلك.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالتأكيد من جديد على التزام اليابان المستمر بأنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد أبيليان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بالسيدة بينيتا فيريرو – والدنر، الوزيرة الاتحادية للشؤون الخارجية في النمسا، بوصفها الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن التغيرات الهائلة التي مر بها العالم طيلة العقود القليلة الماضية أتاحت فرصا جديدة للتعاون بين الدول، واقترنت أيضا بتهديدات جديدة. وهذا الانقسام يجعل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أكثر إلحاحا، مما يفرض علينا أن نغتنم الفرصة السانحة ونتصدى للتحديات التي يواجهها المجتمع العالمي في نفس الوقت.

قبل عشرة أعوام، عندما انهار النظام الشيوعي، كان من الممكن لكثير من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل أرمينيا، أن تترك في فراغ سياسي وأمني. وكان لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من الرؤية والقيادة ما جعلا تدمج هذه البلدان في هيكلها، مما أتاح لبلدان صغيرة، مثل أرمينيا، فرصة لكي ترتبط بجماعة الدول الأوروبية، وفقا للقيم السياسية والاجتماعية التي توطدت منذ وقت طويل. وبينما نأمل أن تكون عملية الاندماج هذه مستمرة وشاملة، فإننا نعتبر مشاركتنا فيها فرصة وتحديا في نفس الوقت.

لقد أتاح لنا التاريخ فرصة لإرساء أساس جديد لمصيرنا المشترك في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد ترسخت الالتزامات والمبادئ الموجهة لهذا المستقبل المشترك في وثيقة هلسنكي الختامية. ونعتقد أن الامتثال لمبادئ الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون، المكرسة في وثيقة هلسنكي الختامية، وميثاق باريس، والوثائق الأخرى لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا سينشئ رقعة جديدة خالية من أية حدود تقسمها. وفي هذا الصدد، نعتبر ميثاق الأمن الأوروبي، الذي اعتمد في مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٩٩، حجر زاوية الأمن الأوروبي في المستقبل.

إننا نؤيد تعزيز دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها محفلا رئيسيا يعالج التحديات في المنطقة من خلال الدبلوماسية الوقائية، ومنع الصراعات، وإدارة الأزمات، والتأهيل فيما بعد الصراع. وتعزيز دور منظمة الأمن والتعاون سيمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو أفضل بوصفها منظمة إقليمية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

واليوم، حيث بدأت بعض الصراعات المكبوتة منذ زمن تظهر من جديد، فإننا نلاحظ، مع الارتياح، أن منظمة الأمن والتعاون مستعدة للارتقاء إلى مستوى التحدي واستكشاف آفاق جديدة. ولما كانت المنظمة متعددة الجنسيات ومتشعبة، فإنها كثيرا ما تحتاج، في سعيها لإيجاد الحلول وفي إدارتها للأزمات، إلى التوفيق بين مبادئ ومعايير قد تبدو، لأول وهلة، غير قابلة للتوفيق بينها.

ويذكر الأمين العام في تقريره، المتضمن في الوثيقة A/55/98، أن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واصلتا ممارسة تقسيم المهام على أساس المزايا النسبية للمنظمتين، ويلاحظ، ضمن جملة أمور، أن منظمة الأمن والتعاون تحتفظ بالدور القيادي في حل الصراع في ناغورني كاراباخ.

وهذا النهج يتمشى تماما مع وجهة نظرنا بأن الشكل الحالي للرئاسة المشتركة لفريق مينسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هو أكثر ملاءمة لحل صراع ناغورني كاراباخ، وعلى وجه الخصوص في ضوء كون تلك

المنظمة الهيئة الرسمية الوحيدة ذات الاختصاص التي تتعامل مع هذه المسألة.

منذ ١٩٩٢ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منخرطة بشكل نشط، عن طريق المساعي المختلفة المبذولة في عملية مينسك لتحديد العناصر اللازمة لتحقيق سلم واستقرار دائمين. إن حكومة أرمينيا، وكذلك سلطات ناغورني كاراباخ، اتباعا منهما لنهج أكثر مرونة للتسوية، قبلتا المقترحات الأخيرة للرئيسين المشاركين لفريق مينسك التابع للمنظمة باعتبارها مقترحات أكثر واقعية لتناول مسألة وضع ناغورني كاراباخ، مع أقل قدر ممكن من الإضرار بأي من المطالب المتنافسة. ومن المؤسف أن أذربيجان رفضت تلك المقترحات. مع ذلك نأمل أن يعزز الحوار المكثف بين رئيسي جمهوريتي أرمينيا وأذربيجان عملية السلام ويساعد على تحقيق حل دائم شامل للمشكلة، عن طريق استئناف المفاوضات في إطار فريق مينسك التابع للمنظمة على النحو الوارد في إعلان مؤتمر قمة المنظمة الذي عقد في اسطنبول، وإن كنا نعتقد أن المفاوضات المباشرة بين أذربيجان وناغورني كاراباخ يمكن أن تكون أكثر إثمارا.

إن التاريخ المعاصر لحل الصراعات يبين الطابع المتغير للعلاقات فيما بين الدول وفي داخلها أيضا. ويبين بوضوح ضرورة تحقيق التقدم من خلال أطر المفاهيم التقليدية للسيادة. ونحن في هذا السياق واثقون بأن صراع ناغورني كاراباخ لن يحل إلا على أساس المساواة القانونية بين أطراف الصراع.

وقد قال وزير الشؤون الخارجية لجمهورية أرمينيا خلال المناقشة العامة،

”بالنسبة لنا، يمثل السلام في ناغورني كاراباخ، بطبيعة الحال، بشائر تحويل حالة القتال والمواجهة مع جارتنا أذربيجان إلى حالة من التعاون والأمن المعزز والمتبادل. ونود أن نتطلع إلى اليوم الذي تتحول فيه كاراباخ من هوة تفصل بين بلدينا إلى جسر يبنى لمنفعة جميع السكان المعنيين.“ (A/55/PV.21، ص ١٢)

وأرمينيا تلتزم التزاما تاما بالمبادئ التوجيهية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أيدنا دائما المشاركة النشطة في جميع المبادرات الثنائية والإقليمية الرامية إلى تطوير علاقات حسن الجوار والتعاون في منطقتنا. ونؤكد مجددا التزامنا بعملية تحديد الأسلحة باعتبارها من مسائل الأمن الرئيسية في منطقة المنظمة. ونعتقد أن زيادة تعزيز الاستقرار عن طريق تحديد الأسلحة التقليدية ستكون حاسمة لمستقبل الأمن الأوروبي.

في الختام، اسمحوا لي بأن أعرب عن تقديرنا للممثل الدائم للنمسا ووفده للعمل الممتاز الذي جرى الاضطلاع به خلال فترة رئاسة النمسا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع وفد رومانيا، الرئيس المقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة. وسيقدم مشروع القرار المتعلق بهذا البند في وقت لاحق.

البند ٢٢ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية

تقرير الأمين العام (A/55/221)

مشروع قرار (A/55/L.12)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر ليعرض مشروع القرار.

السيد جمعة (مصر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يسعدني اليوم أن أتولى عرض مشروع القرار الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية لدول آسيا وأفريقيا بمناسبة رئاسة بلادي للجنة هذا العام.

لقد اكتسبت اللجنة الاستشارية القانونية لدول آسيا وأفريقيا خلال السنوات الخمس والأربعين الماضية مكانة فريدة في تعزيز التعاون القانوني بين الدول الآسيوية والأفريقية في ميدان القانون الدولي لما يتسم به من أهمية. وقد استُقبلت مبادراتها بالترحيب في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة، وبصفة خاصة المؤتمرات التي تتناول قانون المعاهدات وقانون البحار. وأسهمت إسهاما كبيرا في وضع نظام عالمي مقبول من الجميع يقوم على المساواة والإنصاف لجميع الدول.

إن المؤتمرات السنوية للجنة الاستشارية تمثل أحداثا هامة في القانون الدولي. ولقد كان لبلدي مصر شرف استضافة دورة اللجنة في القاهرة في شهر شباط/فبراير من هذا العام. وقد شارك في هذه الدورة عدد من الوزراء وكبار الموظفين في الدول الأعضاء، والوفود المراقبة، وممثلو منظمات دولية مختلفة، واشتركوا في المداولات القيّمة، وجرى تبادل لوجهات النظر حول القضايا المعاصرة في القانون الدولي، بما في ذلك الموضوعات التي تدرس في لجنة القانون الدولي، والمسائل المثارة فيما يتعلق بتنفيذ نظام التجارة العالمي.

وقد نقل أمين عام اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية وجهات نظر اللجنة إلى الأمم المتحدة التي تتشرف اللجنة بالمشاركة في أعمالها بصفة مراقب، وإلى لجنة القانون الدولي، التي يحضر الأمين العام دوراتها بانتظام.

وبالإضافة إلى الاجتماعات السنوية تدور المناقشات في الدورات الاستثنائية التي تعقدها اللجنة الاستشارية. فقد عقدت اجتماعات خاصة على هامش الدورات السنوية بشأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، والقانون الخاص بالتحفظات على المعاهدات، ومعاملة اللاجئين، وممارسة الولاية القضائية التي تتجاوز حدود الإقليم في النظام القانوني الدولي، والاجتماعات المقترحة بشأن قانون نظام التجارة العالمي، واستعراض الإجراءات الخاصة بتسوية النزاعات. وهذه كلها مجرد أمثلة حديثة على عمل اللجنة.

وقد أصبحت تقارير اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية والإعلانات الأخرى التي اعتمدتها اللجنة نتيجة لهذه الدورات الاستثنائية مصدرا هاما من مصادر تطوير القانون الدولي، وتعبيرا عن وجهات نظر الدول الآسيوية والأفريقية واهتماماتها. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أن اللجنة كرست جهودها، من خلال هذه الجهود لتحديد المصالح المشتركة لأفريقيا وآسيا بشأن مجموعة من القضايا المعاصرة المطروحة على الأمم المتحدة والهيئات العالمية الأخرى. وبهذه العملية تسهم اللجنة في تطور نظام قانوني عالمي منصف وعادل وسليم.

ومما يبعث على الفخر لنا جميعا أن هذه اللجنة هي إحدى المنظمات الدولية القليلة التي تؤدي أعمالها بميزانية مقتصدة للغاية. فالميزانية السنوية للجنة من أقل الميزانيات المخصصة للمنظمات الحكومية الدولية. وتضم اللجنة في عضويتها حاليا ٤٥ دولة عضو وهناك خطط لزيادة هذا العدد من بين الدول الناطقة بالفرنسية من القارتين، وكذلك من دول آسيا الوسطى والجنوب الأفريقي.

وأرجو أن نشجع اللجنة على زيادة أنشطتها، فلديها خطط عديدة تقدمية لصالح جميع الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى برامج التدريب الخاصة بالنهوض بالتدريس وتوفير الخبرة في مجال الاستشارة القانونية في القانون الدولي، وإلى إعداد منهاج متطور لتدريس القانون

الدولي في مختلف جامعات الدول الأعضاء، وتوفير زمالات للطلبة الآسيويين والأفريقيين للحصول على دراسات عليا في القانون الدولي، وتشجيع نشر الكتب والدوريات المكرسة لقضية القانون الدولي والتي لها أهمية خاصة لآسيا وأفريقيا.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية أنشئت لتوفير الخبرة في القانون الدولي للدول الآسيوية والأفريقية وتقديم المساعدة المحددة والمشورة عند طلبها، بشأن أي جانب من جوانب القانون الدولي يهم الدول الأعضاء. ويمكن تقديم هذه المشورة، على سبيل المثال، بشأن تطوير إطار قانوني مناسب أو تشريع مناسب لتنفيذ المعاهدات الدولية، أو تقديم اتفاق نموذجي لوضع ترتيبات تعاونية مشتركة، أو إبداء رأي بشأن موضوع معين لدولة أو أكثر من الدول الأعضاء.

ومع ذلك، فمن المعروف تماما أن بعض هذه الأنشطة لا يمكن القيام بها وتحقيق أهدافها بشكل ناجح إلا إذا توفر لها التمويل اللازم. ومن شأن تسديد المتأخرات من الأنصبة المقررة وزيادة الموارد من خلال الإسهامات الطوعية أن يساعدا في القيام بهذه الأنشطة.

ومما يبعث على الاعتزاز الكبير أن عمل اللجنة، على الرغم من القيود المالية، يُنظم على نحو فعال بمجموعة صغيرة من خبراء القانون الدولي بتوجيه من جهاز من الدبلوماسيين الدوليين وعلى رأسهم أمينها العام المتميز. وتوجد لدى اللجنة مكتبة ممتازة، ويمكن، بل ويجب، تحسين هذه التسهيلات. ويمكن للجنة في الوقت المناسب أن تعمل كمركز وثائقي للقانون الدولي لخدمة الدول الآسيوية والأفريقية.

ونشعر بالتفاؤل بأن اللجنة ستولي اهتماما كبيرا في السنوات القادمة لعدد كبير من الجوانب وستحقق انتصارا باهرا في توضيح وتوطيد المصالح المشتركة للدول الآسيوية والأفريقية، بل وللمجتمع الدولي بأكمله، ومما لا شك فيه أن اللجنة ستعزز أنشطتها في التدريب ونشر الخبرة القانونية الدولية فيما بين الدول الآسيوية والأفريقية. وهذه الخطوة من شأنها أن تعزز دور الدول الآسيوية والأفريقية في وضع نظام قانوني عادل ومنصف وسليم وعالمي لكل الدول. ولا يساورنا شك في أن التعاون بين اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية والأمم المتحدة سينمو ويزداد في هذا المسعى الكبير. ونرجو للجنة ولجميع أعضائها كل نجاح ونأمل أن تواصل الأمم المتحدة ودولها الأعضاء تقديم المساعدة والدعم القويين اللازمين لهذه اللجنة.

وأود اليوم أن أطلب من الجمعية العامة أن تعتمد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/55/L.12 المتعلق ببند التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية، الذي يشيد بهذا التعاون ويحث على دعمه مستقبلا وقد تبنته حتى الآن وفود الدول الآتية: الأردن، إندونيسيا وإيران والجماهيرية العربية الليبية والصين والعراق وقبرص وماليزيا ومنغوليا والهند ومصر.

السيد غبتا (الهند) (تكلم بالانكليزية): نتمنى للأمين العام الجديد للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية النجاح، وإنني واثق من أن اللجنة ستحقق برئاسته، مستويات عليا جديدة في خدمة مصالح الدول الآسيوية الأفريقية وأيضا في خدمة العضوية الأوسع نطاقا في الأمم المتحدة.

وأحيط الجمعية علما بسرور بالغ بأن الهند واللجنة الاستشارية – القانونية الآسيوية – الأفريقية قد وقعتا اتفاق المقر في نيسان/أبريل من هذا العام. ورغم أن اللجنة موجودة في نيودلهي منذ إنشائها وتتمتع بجميع الامتيازات والحصانات، فإن إبرام اتفاقية المقر، بعد إنشاء المقر الدائم للجنة في نيودلهي، يعتبر معلما هاما في العلاقات بين اللجنة

والهند بوصفها البلد المضيف. وتبذل حكومة الهند كل ما في وسعها من أجل الإسراع ببناء مقر ملائم بمكتب اللجنة وبمقر إقامة الأمين العام والذي رصدت من أجلهما منحة قدرها ١,٥ مليون دولار في ميزانيتها.

ومن المناسب، في هذا الصدد، أن نسجل تقديرنا الصادق والشديد لشخص السيد تانغ شنغوان الذي استكمل فترة ولايته بوصفه أمينا عاما للجنة في أيار/مايو عام ٢٠٠٠، ولما اضطلع به من أعمال. وقد تميزت خدماته للجنة وإسهامه في المجتمع القانوني الآسيوي الأفريقي خلال فترة ستة أعوام بالاقتصاد والفعالية والحكمة السياسية. ونتمنى له كل نجاح وتوفيق في جميع أعماله في المستقبل.

والأمين العام الحالي السفير وفيق كمال لديه برنامج طموح وجدول حافل. وستكفل طاقته وحماسته النجاح التام للجنة في برامجها الكثيرة. ويتميز جدول الأعمال الذي وضع في الاجتماع السنوي الأخير للجنة، الذي عُقد في القاهرة في شباط/فبراير ٢٠٠٠، بأنه جدول لافت للنظر. وما يتطرق إليه من مجالات جديدة تحفل بالتحديات.

إن نجاح عمل اللجنة عبر السنين يُعزى إلى سماتها الأساسية. فالأهداف والمهام الرئيسية للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية متعددة الأوجه. فقد أنشئت اللجنة أساسا لتعزيز التعاون القانوني الدولي وتنمية ونشر الخبرة في القانون الدولي بتنظيم اجتماعات وحلقات دراسية وحلقات عمل سنوية، تركز على القضايا الراهنة في القانون الدولي قيد النظر في محافل مختلفة للأمم المتحدة وهيئات أخرى، والإسهام في عملية تدوين وتطوير القانون الدولي. وبينما لجميع المساعي في ميدان القانون الدولي مضامينها السياسية والمتعلقة بالسياسات، فإن جهود اللجنة كانت دائما قاصرة على مجالات الاهتمام القانوني تاركة قضايا الجدل السياسي لمحافل أخرى داخل الأمم المتحدة وخارجها.

وعلى الصعيد الفني ثمة مجالات كثيرة أولتها اللجنة الأولوية مثل عمل لجنة القانون الدولي والإسهام الذي تقدمه محكمة العدل الدولية وتطوير القانون الجنائي الدولي، والقضايا القانونية الناشئة عن تعدد الاتفاقيات الدولية قيد التفاوض. وتنفيذ النظام الدولي لمنطقة قاع البحار والمبادئ التي تطبق على أنشطة الفضاء الخارجي والمتعلقة بقانون البيئة.

نحن ممتنون للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية لاتخاذ مبادرات لتنظيم اجتماعات خاصة بشأن موضوعات ذات أهمية معاصرة، وذلك بالتعاون مع منظمات دولية أخرى مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية. هذه الاجتماعات تؤدي إلى نشر بعض الموضوعات المفيدة. وفي مبادرة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في العام الماضي، أصدرت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية كتيبا بشأن القانون البيئي يرمي إلى أن يقدم لمستخدميه مجموعة شاملة من الوثائق العالمية والإقليمية الهامة في مجال قانون البيئة. إن نشرات اللجنة تفيد في بناء القدرات الوطنية والإقليمية لتعزيز الامتثال للاتفاقات العالمية والإقليمية وتنفيذها.

نرجو للأمين العام الجديد كل نجاح في فترة ولايته الحالية ونؤكد له تعاوننا الكامل.

السيد بوسيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا – والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة، فضلا عن النرويج البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

كل سنتين يوفر البند الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية فرصة لاستعراض التعاون منذ بدايته المتواضعة وتكثف ونما وأصبح يشمل نطاقا عريضا من الموضوعات. فهو يغطي الآن مسائل اقتصادية وبيئية وإنسانية بالإضافة إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

نود أن نشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره، الذي يصف أنشطة اللجنة بشأن الموضوعات ذات الاهتمام المشترك للمنظمتين، ويصف التقرير الإجراءات التي اتُخذت في هذا السياق ويقدم شهادة على المشاورات العديدة التي أجريت بين اللجنة وأجهزة الأمم المتحدة المختلفة في فترة السنتين. لذلك نود بصفة خاصة أن نؤكد الدور الهام الذي تلعبه اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية في برامج عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي والبرامج المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، وكذلك التزامها بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وهذه الميادين وردت في قرار الجمعية العامة ٥٣/١٤ الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

ومع ذلك فإن مبادرات اللجنة تتجاوز هذه المواضيع. وعلى سبيل المثال كانت اللجنة ضمن ست منظمات إقليمية وقع عليها اختيار منظمي الاحتفالات بالذكرى السنوية المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام. ونلاحظ بارتياح الاهتمام الذي قدمته اللجنة الاستشارية لعمل لجنة القانون الدولي وبصفة خاصة فيما يتعلق بتسوية المنازعات. وبذلك فإن عمل اللجنة يدعم عمل الأمم المتحدة ويساهم في التجميع التقدمي للقانون الدولي بتشجيع تبادل وجهات النظر والمعلومات.

وكانت المبادرات التي اتخذتها اللجنة الاستشارية مفيدة لعمل اللجنة السادسة. والاهتمام الخاص الذي توليه اللجنة الآن للقانون التجاري الدولي وللعمل المدني تقوم به لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقانون التجاري الدولي سيساعد دون شك في تأكيد الطبيعة العالمية لأعمال هذه اللجنة الأخيرة. وبالمثل فإن الاهتمام الذي توليه اللجنة الاستشارية لأداء الهيئات القانونية وهيئات التحكيم التي أنشأتها اتفاقية قانون البحار، ولعمل هيئات منظمة التجارة العالمية ولأعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية سيسهم دون شك في إثراء أعمالها.

ولهذا نأمل أن يستمر هذا التعاون لصالح منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

السيد تشو ونشنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر السيد غوما على بيانه الاستهلالي بشأن البند الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية. هذا العرض جعلنا نلاحظ بسرور العلاقة المتزايدة بين المنظمتين ومجالات التعاون التي تزداد اتساعا فيما بينهما.

هذه اللجنة، باعتبارها لجنة استشارية قانونية للحكومات الآسيوية والأفريقية، كرست عملها منذ اليوم الأول لإنشائها للاستشارات القانونية والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء. وهي تبحث وتدرس آخر التطورات في القانون الدولي. وتجري دراسات متعمقة في مسائل قانونية ذات أهمية للدول الآسيوية والأفريقية وحققت في ذلك نتائج إيجابية.

وبينت الممارسة أن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية لم توفر فحسب محفلا للمناقشة والتعاون بشأن المسائل القانونية والمسائل المتصلة ذات الاهتمام المشترك للبلدان الآسيوية والأفريقية ولكنها أيضا قدمت إسهامات هامة في تطوير وتدوين القانون الدولي.

ومنذ أن حصلت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية على مركز المراقب في الجمعية العامة تزايد تعاونها مع الأمم المتحدة. ويقوم الأمين العام للأمم المتحدة، ولجنة القانون الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإرسال ممثلين لحضور الدورات السنوية للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية. وبالمثل يحضر ممثلو اللجنة الاستشارية الاجتماعات المختلفة للهيئات التابعة للأمم المتحدة ويشاركون بنشاط في المداولات الخاصة بالموضوعات التي تدخل ضمن اختصاصها.

وطوال سنوات عديدة تبحث اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية مسائل قانونية ومسائل متصلة تحظى باهتمام الأمم المتحدة وهيئاتها بوصفها بنودا لها أولوية في جدول أعمالها. وفي هذا الصدد يبرز تعاون اللجنة الاستشارية مع لجنة القانون الدولي. ففي كل عام تدعو اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية، ممثل لجنة القانون الدولي لحضور دوراتها السنوية ولتقديم إحاطة عن عمل اللجنة. كما أنها تضع تقرير لجنة القانون الدولي في جدول أعمالها وتناقشه وتضع التوصيات بشأنه. وفي المقابل يحضر الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية الدورات السنوية للجنة القانون الدولي ويحيطها علما بعمل لجنته. ويقوم بين الهيئتين تعاون مفيد يدعو إلى الارتياح.

والتعاون بين اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية وبين الأمم المتحدة آخذ في الاتساع ليشمل مجالات أخرى، من قبيل الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية، إلى جانب القانون الدولي. وعلى سبيل المثال، بعد إعلان العقد الممتد من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٩ عقدا للأمم المتحدة للقانون الدولي، أسرعت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية بتجميع مواد البحوث، واتخاذ القرار بشأن الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها خلال العقد المذكور، وتقديم تقرير إلى الأمين العام عن الدور الذي يمكن أن تؤديه اللجنة في تحقيق أهداف هذا العقد.

وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩، خلال الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، عقدت اللجنة جلسة استثنائية فيما يتعلق بالقانون البيئي وتعاونت مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نشر دليل آسيا وأفريقيا للقانون البيئي.

ومن دواعي سرور الصين، بوصفها عضوا في كل من الأمم المتحدة واللجنة، أن ترى التعاون بين هاتين المنظمتين يتزايد وثوقا واتساعا. ونرجو أن تقوما بتعزيز التعاون بينهما في مجالات الاهتمام المشترك خلال الألفية الجديدة، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير القانون الدولي وتقنينه، الأمر الذي من شأنه أن يوفر نموذجا طيبا للكيفية التي يمكن بها توثيق التعاون بين المنظمات الحكومية الدولية على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل تحقيق السلام العالمي والتنمية العالمية.

وتعلِّق الحكومة الصينية أهمية كبرى على اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية. فقد شاركت الصين منذ عام ١٩٨٣، حين حصلت على العضوية كاملة، بنشاط في أعمال اللجنة وقدمت لها دعما قويا. وهي مستعدة للمزيد من تعزيز الدور الذي تؤديه اللجنة والأثر الذي تحدثه ولتقديم إسهام في توثيق التعاون بينها وبين الأمم المتحدة.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريره بشأن ”التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية“، الذي يرد في الوثيقة A/55/221.

وأود أيضا أن أزجي التهنئة الصادقة لصاحب السعادة السيد وفيق زاهر كامل، الأمين العام الجديد للجنة الاستشارية، على انتخابه لهذا المنصب الرفيع. ونحن على ثقة من أن اللجنة ستواصل نموها برعايته. كما أود الإعراب عن تقديرنا لسعادة السيد تامغ شنغيوان، الأمين العام السابق للجنة الاستشارية، على ما قام به من خدمة بارزة.

واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية منظمة فريدة في نوعها، تضم عددا كبيرا من الدول الآسيوية والأفريقية التي يتوافر لديها الاستعداد للمشاركة بنشاط في وضع القانون الذي ينظم العلاقات فيما بين الأمم وللمساهمة الإيجابية في تعزيز سيادة القانون في العلاقات الدولية. وقد اضطلعت اللجنة الاستشارية منذ إنشائها بدراسات مختلفة عن المواضيع القانونية الدولية ذات الاهتمام المشترك لكلتا القارتين. كما قامت بتيسير تبادل الآراء والمعلومات فيما بين الدول الأعضاء فيها بشأن التطورات المتعلقة بالمسائل القانونية الدولية، وأدت دورا ملحوظا في المواءمة بين مواقف البلدان الآسيوية والأفريقية فيما يتعلق بالمسائل القانونية الرئيسية.

ويلزم التشديد على أن اللجنة الاستشارية قد أجرت دراسة منهجية ومتسقة من منطلقات آسيوية وأفريقية للبنود المدرجة في جدولي أعمال اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة ولجنة القانون الدولي. وقد تجلت تعليقات هذه المنظمة وتوصياتها، بشكل مباشر أو غير مباشر، في فعاليات الأجهزة القانونية التابعة للأمم المتحدة وقدمت المساعدة للدول الأعضاء فيها للمشاركة بشكل نشط في المؤتمرات القانونية الدولية.

وقد بدأ التعاون في المسائل القانونية الدولية بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية فور ظهور اللجنة الاستشارية إلى حيز الوجود في عام ١٩٥٦ واتخذ هذا التعاون الصبغة المؤسسية في عام ١٩٨٠ عندما منحت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة مركز المراقب للجنة الاستشارية. وقد ثبت أن هذا التعاون الذي ما زال قائما حتى اليوم مثمر كما أنه يخدم المصالح المتبادلة للمنظمتين. وقد ازداد تطوير هذا التضافر في الأعوام الأخيرة ويجري القيام به في عدة أشكال كما أنه يغطي مواضيع متباينة على قدر كبير من الأهمية للمجتمع الدولي بصفة عامة.

ولا حاجة بي للاسترسال في شرح مختلف جوانب هذه العلاقة المزدهرة بما أن التقرير المعروض على الجمعية يوضح بالتفصيل ما نشأ بين المنظمتين من تعاون قيم. وبغض النظر عن مجال القانون الدولي، تشمل مجالات التعاون مواضيع ذات صلة بالقانون الاقتصادي والبيئي والإنساني، وبالتسوية السلمية للنزاعات. وأود فيما يلي أن أسلط الضوء على نماذج قليلة فحسب لهذا التعاون البناء.

لقد نظمت اللجنة الاستشارية، في غضون الفترة قيد النظر، عدة حلقات دراسية وحلقات عمل تعزيزا لامتثال دولها الأعضاء لعدد من الصكوك التي أعدت برعاية مختلف هيئات الأمم المتحدة. كما قدمت المساعدة التقنية لأعضائها الراغبين في أن يصبحوا أطرافا في هذه الصكوك. وليس ثمة أدنى شك في أن الترويج للصكوك الدولية ونشرها على الصعيد الإقليمي عامل ضروري لفهم هذه الوثائق بشكل أفضل، الأمر الذي ييسر بالتالي قبولها من الكافة.

وفي اتساع نطاق المواضيع المدرجة في جدول أعمال اللجنة الاستشارية دليل على إصرار هذه اللجنة على الإسهام بشكل إيجابي في مواجهة التحديات الجديدة التي تمثلها المجتمعات الدولية الناشئة عن العولمة. وتضطلع اللجنة الاستشارية برصد التطورات القانونية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن كثب. وتقدم الحلقات الدراسية الثلاث التي عقدتها اللجنة خلال السنتين

الماضيتين أمثلة على الأنشطة التي تقوم بها اللجنة لمواجهة تحديات العصر الجديد.

وأخيرا ولكن ليس آخرا، تمثل مراكز التحكيم الإقليمية التي تم إنشاؤها في إطار المخطط الذي وضعته اللجنة الاستشارية، في كل من القاهرة وكوالالمبور وطهران ولاغوس إحدى الخطوات الجديرة بالتنويه التي اتخذتها اللجنة تعزيزا لتسوية المنازعات التجارية على الصعيد الإقليمي. ويرمي هذا المخطط إلى مد يد المساعدة في إدارة قضايا التحكيم على الصعيدين الوطني والدولي بالاستناد إلى القواعد التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

وختاما، نرى أن آفاق التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية في المستقبل تبشر بالخير. ولهذا السبب اشتركت جمهورية إيران الإسلامية في تقديم مشروع قرار بشأن التعاون بين هاتين المنظمتين، على النحو الوارد في الوثيقة A/55/L.12، ويحدوها الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة هذا القرار بالإجماع.

السيد أنور (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي، في البداية، أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره بشأن ”التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية“، الوارد في الوثيقة A/55/221.

فقد أنشأت الأمم الآسيوية والأفريقية اللجنة الاستشارية قبل أكثر من أربعة عقود، وهي من النتائج التي تمخض عنها مؤتمر باندونغ التاريخي، وذلك لتكون بمثابة هيئة استشارية تلجأ إليها دولها الأعضاء في مجال القانون الدولي وبمثابة محفل للتعاون الآسيوي الأفريقي في الشؤون القانونية ذات الاهتمام المشترك. وقد تجاوزت مساعيها منذ إنشائها كل توقعاتنا. فإلى جانب إجرائها عددا من الدراسات الهامة في القانون الدولي أفادت الدول الأعضاء بالفعل بأن أتاحت محفلا لتبادل الآراء والمواءمة بين الآراء والمواقف التي تبديها البلدان الآسيوية والأفريقية بشأن الجوانب المختلفة في تدوين وتطوير القانون الدولي. وهذا كله يبشر بإقامة نظام عالمي على أساس العدل والمساواة لكل الأمم.

ومن الأهداف الأساسية للجنة تعزيز التطوير التدريجي للقانون الدولي مع إقامة صلات وثيقة بينها وبين الأمم المتحدة. وهذا الهدف المشترك قد تحقق في عام ١٩٨٠ عندما منحت اللجنة مركز المراقب الدائم لترسي الأساس لتعاون مزدهر بين الهيئتين. ومن الجدير بالإشارة في هذا الصدد أن اللجنة الاستشارية أولت اهتماما حثيثا للبنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة السادسة من منظور البلدان النامية.

وهذا الإطار التعاوني حقق نجاحا باهرا. فالتشاور الوثيق في المسائل المتعلقة بالقانون الدولي اتسع الآن ليشمل ميادين القانون الاقتصادي والبيئي والإنساني فضلا عن التسوية السلمية للمنازعات. وخلال العامين الماضيين شاركت اللجنة في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات الهامة شملت فيما شملت دورات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، واللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية، والاحتفال بالذكرى المئوية للمؤتمر الدولي للسلام في لاهاي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة القانون الدولي. ومن المهم أيضا أن جدول أعمالها تضمن بندا آخر يتعلق بتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود، والجزاءات التي تفرض على الغير.

ومنذ إعداد دراسة عن تعزيز دور الأمم المتحدة عن طريق ترشيد طرائقها الوظيفية مع الإشارة بوجه خاص إلى الجمعية العامة، اتخذت اللجنة في عام ١٩٨٥ عددا من المبادرات لتعزيز دور الأمم المتحدة عن طريق تعزيز أنشطتها فيما بين دولها الأعضاء. وبالمثل، لا سبيل لإنكار جهودها

المضنية في الإسهام في إنجاح عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي.

ومن المهم أيضا تركيز الاهتمام على مساعي اللجنة الاستشارية لتقديم المساعدة لدولها الأعضاء بقصد تيسير مشاركتها النشطة في اجتماعات اللجنة السادسة. وجدير بالذكر في هذا السياق عمل اللجنة في موضوع الحصانات القضائية للدول وخواصها، في دورتها التاسعة والثلاثين. ثم إن مساعدة اللجنة في تأكيد جدوى تجميع التشريعات والولايات القضائية والممارسات الوطنية في الدول الأعضاء جهد يستحق الثناء.

وظل وفدي على مر السنين يعترف مع التقدير برصد اللجنة عن كثب لأعمال ومهام المحكمة الدولية لقانون البحار والسلطة الدولية لقاع البحار وغيرهما من الأجهزة المعنية. وكما ألمح إليه في تقرير الأمين العام فمع تزايد عدد قضايا تعيين الحدود البحرية المعروضة على محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار ينبغي أن تحتل دراسة قانون البحار مكان الأولوية بالنسبة للدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية.

وباعتبار أن إندونيسيا من البلدان النامية فهي تقدر عمل اللجنة بشأن تنمية التعاون الاقتصادي. ولذا فمن دواعي سرور وفدي أن اللجنة نظمت، بدعم مالي وتقني، جلسة استثنائية لمدة يوم واحد بشأن ''التجارة الإلكترونية: المسائل القانونية وتأثيرها في البلدان النامية''. ويرى وفدي أن هذا بند له أهمية خاصة في العصر الإلكتروني للتجارة الإلكترونية، والملكية الفكرية والقضايا المتعلقة بالالتزامات التعاقدية.

وأخيرا يعتبر وفدي أن مما يبعث على الغبطة أن ينضم إلى مقدمي مشروع القرار بشأن البند المعروض علينا ويرجو أن ينال تأييدا إجماعيا من الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للقرار ٢/٣٥ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ أعطي الكلمة الآن للأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، السيد وفيق كامل.

السيد كامل (اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم أمام هذه الجلسة للجمعية العامة. واسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية. كما أتوجه بالشكر إلى جميع الوفود التي تكلمت عن البند والتي تناولت المواضيع الكثيرة التي يقوم فيها تعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية.

وشاء لي قدري اليوم، ولأول مرة في حياتي العملية وعلى أعتاب فجر الألفية الجديدة، أن أخاطب ممثلي كوكبنا من أعلى منصة، منصة الجمعية. واسمحوا لي أن أشيد بالأمم المتحدة لجهودها الجبارة على مدى ٥٥ عاما من أجل السلم والأمن الدوليين، وأشيد بكل الأمناء العامين للمنظمة وكل الرؤساء السابقين للجمعية العامة الذين وجهوا المجتمع الدولي صوب السلام والاستقرار والتنمية والتسوية السلمية للمنازعات واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والذين سعوا بكل السبل الممكنة إلى تخفيف المعاناة من الفقر والتصحر والكوارث الطبيعية والأوبئة وما إليها عن الناس في كل أرجاء كوكبنا. ونشيد أيضا بكل من لم يدخر جهدا أو نية حسنة أو يقظة في مكافحة ''الطواعين البشرية'' الذين ارتكبوا الفظائع ضد إخوتهم وأخواتهم.

وإذا ألقينا نظرة على أحداث القرن الماضي تحيط بأفكارنا مشاعر الفخر والعار. فقد حدث تقدم هائل في ميادين الصناعة والتكنولوجيا والعلم والطب. غير أنه قد وقعت حربان عالميتان ونشبت صراعات عديدة وقتل ملايين

من البشر. أما استخدام أكثر أسلحة الدمار الشامل تدميرا – وهي الأسلحة النووية – فمما ترتعد منه فرائص البشرية اليوم.

وقبل أسابيع قليلة، وفي المناسبة التاريخية لمؤتمر قمة الألفية، اجتمع في هذه القاعة بالذات أكثر من ١٥٠ رئيس دولة وحكومة وتكلموا من هذه المنصة. وكانت الأصوات كثيرة ولكن كانت هناك رسالة مشتركة وهي الوحدة مع التنوع – الوحدة من أجل هدف مشترك هو السلم والأمن الدوليان ونزع الأسلحة النووية، وحماية حقوق الإنسان والحرية والقضاء على الفقر والأمراض وما إليهما.

الإعلان الذي اعتمدته جمعية الألفية يؤكد من جديد الثقة بالأمم المتحدة وميثاقها باعتبارهما الأساسين اللذين لا غنى عنهما للتوصل إلى عالم أكثر سلما ورخاء وعدالة. ويسلِّم الإعلان بأنه، في حين أن العولمة تتيح فرصا عظيمة، لا يتساوى تشاطر الفوائد في الوقت الحاضر وتوزع التكاليف بشكل غير متكافئ. وينبغي تصحيح عدم التوازن هذا لإقامة حجر الزاوية لعالم عادل ولتحقيق نجاح جهود العولمة. والجمعية عقدت العزم أيضا على تعزيز احترام حُكم القانون في الشؤون الدولية وعلى جعل الأمم المتحدة أشد فعالية في صون السلم والأمن الدوليين. ونأمل أملا صادقا في أن يأتي فجر الألفية الجديدة بصحوة جديدة وعزم على أن نجعل العالم مكانا أكثر أمنا وأوفر رزانة للأجيال الحالية والقادمة.

وبغية تحقيق هذا الهدف، ستضطلع الأمم المتحدة بالدور الأساسي. وينبغي لها أن تضطلع به، ويجب ألا تألو الإنسانية جهدا لتبقى الأمم المتحدة، قلب كوكبنا هذا، حيَّة وفعالة ومؤثرة. ومما يشجعنا أن نلاحظ أن الجمعية في هذا السياق تؤكد على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وبوصفي ممثلا لمنظمة إقليمية تولّى واجبات الأمين العام في أيار/مايو ٢٠٠٠، أود أن أؤكد للجمعية أن اللجنة القانونية الاستشارية الآسيوية الأفريقية ستضطلع بواجباتها. فإنها ملتزمة بالمُثُل العليا للأمم المتحدة، كما أنها على استعداد لأن تتشاطر المسؤولية لتحقيق تنفيذ فعلي للاتفاقيات الدولية المختلفة في مجالات من قُبيل تحديد الأسلحة، ونزع السلاح، والقانون الإنساني وحقوق الإنسان، والإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والبيئة وغيرها من المجالات ذات الصلة.

واعترافا بالدور الذي تضطلع به اللجنة القانونية الاستشارية الآسيوية الأفريقية، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنحها صفة المراقب في ١٩٨٠ وهو ما يمثل نقطة تحول في تاريخ تلك اللجنة. وبعد وقت قصير وجهت أنشطتها توجيها يتلاءم مع احتياجات وتطلعات الدول الأعضاء.

ولدى إعدادي بيانا عن هذا البند، قُمت بوصفي الأمين العام الجديد للجنة، بدراسة برنامج التعاون بين المنظمة العالمية واللجنة الجاري تنفيذه والذي تم الاتفاق عليه إعمالا لقرار الجمعية العامة ٣٨/٣٦ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١. فإلى جانب إنشاء إطار تعاوني للمشاورات المتبادلة والتمثيل، حدد هذا البرنامج مجالات تركز عليها المنظمتان اهتماماتهما من قبيل مجالات قانون البحار، واللاجئين، وتعزيز دور الأمم المتحدة، والاتجار غير المشروع في المخدرات، والتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية. وعلى مر السنين بذلت اللجنة جهودا كبيرة لتنفيذ برامج في هذه المجالات. وضيق الوقت لا يسمح لي بتناولها بالتفصيل. وقد غطى تقرير الأمين العام وبيانات كل الزملاء معظم مجالات التعاون. وأود فقد أن أشير إلى أن الدراسة التي أجرتها اللجنة بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة والدراسة التي أعدتها للنهوض بالدور الذي تضطلع به محكمة العدل الدولية فضلا عن إنشاء مراكز

التحكيم الإقليمية التابعة للجنة، ليست سوى مجالات قليلة أسهمت فيها اللجنة مساهمة مفيدة لتكملة عمل الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالتعاون القائم بين الأمم المتحدة واللجنة، أود أن أذكر أن اللجنة تشكل منذ إنشائها في ١٩٥٦ منتدى رئيسيا للتعاون فيما بين الدول في المنطقتين الآسيوية والأفريقية في أمور القانون الدولي. ومن بين المواضيع العديدة التي نظرت فيها اللجنة، احتل قانون البحار مكانا مرموقا وما زال يحتله. والمفاهيم من قبيل المنطقة الاقتصادية الخالصة والدول الأرخبيلية استُحدثت خلال مداولات اللجنة. كما أن اللجنة أسهمت بشكل مفيد في العديد من المواضيع الأخرى من قبيل قانون اللاجئين، وحقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية، والبيئة، ومسائل القانون التجاري، وعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي.

وإعداد الدراسات المستفيضة لمساعدة الدول الأعضاء على المشاركة في المؤتمرات القانونية الدولية التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة ودراسات عن بنود مختارة من بنود جدول أعمال الدورة السنوية للجمعية العامة، أصبح من الأنشطة المعتادة لأمانة اللجنة. وفضلا عن ذلك، فإن عقد اجتماع سنوي للمستشارين القانونيين للدول الأعضاء في اللجنة في نيويورك، ونظر الجمعية في البند المتعلق بالتعاون بين اللجنة والأمم المتحدة، قد أتاحا فرصا أخرى لتنسيق أنشطتها مع الأمم المتحدة. ومنذ أن توليت واجبات الأمين العام، أسعى لتعزيز التعاون القائم أصلا وعلى التعرُّف على مجالات جديدة يمكن أن تكمل فيها اللجنة الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

وتسعى اللجنة باتساق إلى النهوض بقبول أوسع نطاقا لاتفاقيات الأمم المتحدة. وستواصل التركيز على المجموعة الأساسية من المعاهدات المتعددة الأطراف البالغ عددها ٢٥ معاهدة، التي تتجلى فيها الأهداف الأساسية لسياسات الأمم المتحدة وروح الميثاق ووجَّه الأمين العام نداء بشأنها. وقد لا يكون من غير المناسب أن نذكر هنا أن اللجنة قد عقدت، إلى جانب اتفاقها مع الأمم المتحدة، اتفاقات للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى من قبيل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمانة العامة للكمنولث ومجلس أوروبا. والهدف من وراء عقد هذه الاتفاقات هو تنظيم برامج مشتركة واجتماعات حول مواضيع ذات صلة بالأوضاع القائمة. وتم التركيز دائما على تحقيق قبول أوسع نطاقا للاتفاقيات الدولية، ولا سيما الاتفاقيات المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة ووكالاتها.

أود أن أتطرق باختصار إلى بعض القضايا الملحَّة التي تحتاج إلى اهتمام على نحو ملحّ والتي يشملها برنامج التعاون. فالإرهاب الدولي من بين المواضيع التي اكتسبت أبعادا جديدة وأثارت المزيد من القلق. والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتهريب الأسلحة الصغيرة، والإرهاب النووي تشكل كلها قضايا معقَّدة تحتاج إلى اهتمام عاجل. ومما توفر إطارا قانونيا مفيدا اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي عقدت مؤخرا، ونأمل أن تعتمدها الجمعية العامة هذا العام، وكذلك الاتفاقيات الدولية الأخرى التي تتناول جوانب محددة من الإرهاب. ومع ذلك، فلا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة إلى نهج شامل ومتضافر.

وفي السنوات الأخيرة، تم إيلاء اهتمام كبير لقضايا حقوق الإنسان. وتنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن هذه المسائل قد أثار بعض الجدل. والشاغل الأساسي للدول النامية هو أن يسلم بحقها في التنمية. وأولوياتها هي القضاء على الفقر، وإقامة أوضاع صحية أفضل، والنهوض بالتعليم، وإتاحة المزيد من فرص العمل للملايين من المواطنين، وينبغي

عدم إغفال هذه المناظير لدى تحديد المبادئ والتفاصيل الدقيقة القانونية المتصلة بتنفيذ هذه الاتفاقيات.

ومن بين المبادرات الأخيرة التي تهدف إلى تعزيز دور اللجنة مجالات برنامجية جديدة بدأت اللجنة العمل فيها. وحتى تسلط الأضواء على أهمية القضايا المتصلة بالعولمة، ركزت اهتمامها على عمل منظمة التجارة العالمية. ويجري التطرق، بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، إلى المسائل القانونية التي أدت تكنولوجيا المعلومات إلى إثارتها. وفيما يتعلق بمسائل اللاجئين، فإن المبادئ المتعلقة بمركز ومعاملة اللاجئين التي اعتمدتها اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية في بانكوك في عام ١٩٩٦ قد تم تنقيحها بالتشاور والتعاون مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ومؤخرا، قبل أسبوعين، أبرم اتفاق مع المنظمة الدولية للهجرة للنظر على نحو متعمق في مسائل الهجرة. وتجري إقامة تعاون أوثق مع منظمات حقوق الإنسان للبدء في الاضطلاع ببرامج مشتركة. ومن أجل تعزيز النظام القانوني لعدم الانتشار وتشجيع الاستعمالات السلمية للطاقة النووية في المنطقة الآسيوية والأفريقية، يجري النظر في تنظيم دورة تدريبية بالتعاون مع المنظمة الدولية للطاقة الذرية.

إن الكلمات الرنانة مثل الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف لا تعني شيئا كثيرا بالنسبة للملايين من الجوعى والفقراء في العديد من أرجاء العالم. ولا تزال مشكلة اللاجئين والمشردين تخيم بشبحها على الإنسانية. وحماية المدنيين في الصراع المسلح ومحنة الألغام الأرضية المخلفة في العديد من مناطق العالم، بالإضافة إلى التكاليف الضخمة لتدميرها، تمثلان مصدر قلق بالغ.

وهناك جانب آخر وثيق الصلة شل اقتصادات ونمو العديد من البلدان النامية – وخاصة في القارة الأفريقية – هو عبء الديون. وإني أناشد البلدان المتقدمة النمو، من هذه المنصة التي تمثل أعلى منبر للبشرية، أن تنظر نظرة واقعية إلى هذه المشكلة وتسعى إلى إيجاد حل لها. فبدون إيجاد حل، وإذا لم يخفف عبء الديون الثقيل الواقع على البلدان النامية، فإن هذه البلدان ستلقى صعوبة بالغة في الاهتداء إلى طريقها نحو التنمية والتكنولوجيات الجديدة لمكافحة الجوع والأوبئة والمشاكل المماثلة.

وفيما يتعلق بهذه المشاكل، أود أن أشير إلى ”الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والتنظيمات أو الوكالات الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين“، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقد ركز ذلك الإعلان على أن المنظمات الإقليمية يمكن أن تكمل على نحو مفيد عمل الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين، وخاصة بتوفير تدابير لبناء الثقة في المناطق الخاصة بها. ويسر اللجنة الاستشارية القانونية أن تواصل وأن تعزز تعاونها فيما يتعلق بجميع الموضوعات التي ذكرتها من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التعاون العالمي وتعزيز حكم القانون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر ليعرض تنقيحا شفويا لمشروع القرار الذي عرض في وقت سابق في هذه الجلسة.

السيد جمعة (مصر) (تكلم بالعربية): إنني آخذ الكلمة بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار A/55/L.12 بغية عرض تصحيح له قبل أن تبت الجمعية العامة بشأنه.

بما أن البند المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية يعرض كل سنتين، ينبغي أن يدرج في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. ولذا أود أن استرعي انتباه الجمعية إلى الفقرة ٧، وهي الفقرة الأخيرة من مشروع

القرار. إن الإشارة في تلك الفقرة إلى الدورة السادسة الخمسين ينبغي في الواقع أن يكون نصها ''الدورة السابعة والخمسين''.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ أن عُرض مشروع القرار A/55/L.12، أصبحت سري لانكا واليابان من مقدمي المشروع.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/55/L.12، بصيغته المنقحة شفويا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.12، بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتُمد مشروع القرار *A/55/L.12*، بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٥٥/٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

رسالة من رئيسة لجنة المؤتمرات (A/55/312/Add.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما يعلم الأعضاء، قد قررت الجمعية، في الفقرة ٧ من الفرع الأول من قرارها ٤٠/ ٢٤٣، أنه لا يجوز لأي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة أن تجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد دورة عادية ما لم تأذن الجمعية لها صراحة بذلك.

وكما هو مبين في الوثيقة A/55/312/Add.1، أوصت لجنة المؤتمرات بأن تأذن الجمعية للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وفريقها العامل بالاجتماع في نيويورك خلال الجزء الرئيسي من الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعتمد توصية لجنة المؤتمرات هذه؟

تقرر ذلك.

البند ١٧٤ من جدول الأعمال

دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

مشروع القرار (A/55/L.15)

السيد إنسانالي (غيانا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أبدأ صباح اليوم، وبناء على تعليمات من حكومتي، مناقشة البند ١٧٤ من جدول الأعمال، المتعلق بدور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد. وكما قد تستشف الوفود من بياناتنا السابقة بشأن هذا الموضوع، وكذلك من المعلومات التي قمنا بتعميمها مؤخرا، فإن مفهوم هذا النظام يرجع إلى رئيس غيانا الراحل، السيد شيدي جانمان، الذي استلهمه من تصور للإمكانات الهائلة للتنمية البشرية، التي أتاحها انتهاء الحرب الباردة، والمعدل المتزايد للتنمية التكنولوجية والتكافل الإنمائي بين الأمم. وكان الرئيس جانمان يؤمن بأن الوقت قد حان لدول العالم للشروع في بناء شراكة جديدة ومستنيرة تقوم على أساس الاحترام المتبادل، والحكم الديمقراطي، والمشاركة الشعبية، وتجسد – شأنها شأن أي شراكة أخرى – حقوق الأطراف والتزاماتها. وأود أن أضيف أن هذا المفهوم قد حظي بالفعل بموافقة رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، والكمنولث، ومجموعة ريو، وقمة حركة عدم الانحياز التي عُقدت في ديربان، بجنوب أفريقيا، وقمة مجموعة الـ ٧٧ التي عُقدت في هافانا، بكوبا.

والآن، التزاما بالنهوض بتصور الرئيس السابق، فإن حكومتي قد قررت أن تتقدم بهذا الاقتراح إلى الأمم المتحدة كيما يستقر في وجدان المجتمع الدولي على نطاق أوسع. وإننا، إذ نفعل ذلك، يدفعنا الإدراك أنه على مدى العقدين الماضيين تمت إزاحة التنمية بصورة تدريجية وإن كانت محددة من جدول أعمال السياسة العالمية. وقد تمت عملية الإزاحة هذه أساسا في سياق تطورين هامين ومتداخلين، وأعني بهما التصاعد السياسي والإيديولوجي للتحررية الاقتصادية الجديدة، مع تركيزها على دور السوق، والمعدل المتسارع للعولمة، الذي ساعد على ترسيخ منطق تحرير السوق. وإننا نرى أن الوقت قد حان للمجتمع الدولي لإيجاد تصور بديل للتنمية على أساس علاقة أكثر توازنا بين السوق والدولة.

وقد يكون من المفيد بالنسبة لي بداية أن أقول بعض الكلمات بشأن السياق والمنطق وراء اقتراح هذا النظام الجديد. لماذا نطلق هذه المبادرة بينما قد تكون هناك مبادرات أخرى لها فحوى مماثلة؟ وفي حقيقة الأمر، فليس هناك ندرة فيما يتعلق بخطط السعي إلى التنمية. والأمم المتحدة منذ تأسيسها في عام ١٩٤٥، ما فتئت، عقدا بعد عقد، تضع الاستراتيجيات الدولية من أجل التنمية. غير أن هذه الاتفاقات التي تم التوصل إليها بعد عناء المفاوضات، تثبت عقدا بعد عقد أنها تقاوم التنفيذ. ولعلنا نذكر أنه في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة، حاولنا أن نضع إعلانا وبرنامج عمل بشأن إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. ومرة أخرى في عام ١٩٩٠، نجحنا بعد مفاوضات لم تكن تبدو لها نهاية، في وضع إعلان بشأن التعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة إنعاش النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

ومن المنصف أن نقول إن كل هذه الوثائق قد سجلت تسجيلا أمينا، بصياغتها على الأقل، تطلعات البلدان النامية من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، فقد ثبت أن نتائجها جميعا محبطة للآمال. ولا تزال التنمية هدفا مراوغا يتراقص أمام أعيننا على الدوام، إلا أنه يظل بعيد المنال.

إلا أن تلك الإحباطات لم تثبطنا، وواصلنا دفع مبادرات جديدة أملا في نتائج أفضل. وعلى مدار عقد التسعينات دخلنا في جولة من مؤتمرات القمة العالمية بشأن معظم القضايا الكبرى التي تهم المجتمع الدولي: الطفل، البيئة والتنمية، حقوق الإنسان، التنمية المستدامة للدول الصغيرة، السكان والتنمية، التنمية الاجتماعية، المرأة، المستوطنات البشرية، إلى آخر القائمة المتوالية. وقد حاولنا، كذلك، أن نضع بدأب شديد جدول أعمال شامل ومقنع للتنمية مواكبا لخطة السلام. غير أن تلك الجهود المتعددة أخفقت، للأسف، في تحقيق النتائج المنشودة، وتركتنا نتساءل عما إذا كانت اللعبة تستحق كل هذا العناء، أم أننا ننشغل فحسب في لعبة حل الألغاز. لقد سئمت شعوب البلدان النامية، في اعتقادي، هذه اللعبة المستمرة للأبد. وإن كنا بسبيلنا للشروع في وضع استراتيجية إنمائية جديدة للعقد الأول من الألفية الجديدة.

وقد يلح علينا التساؤل عما يمكن أن يتحقق ما دامت عمليات استعراض نتائج بعض المؤتمرات الكبرى التي انعقدت حتى الآن لا تبشر بخير بالنسبة للمستقبل. وبينما نحن نتمعن في أسباب أوجه القصور لدينا، فإن علينا أن نأسف بدرجات متفاوتة للافتقار المزمن لعنصرين لازمين للتقدم، وأعني بهما الإرادة السياسية والموارد المالية. وهكذا سنجد أنفسنا نتبادل إلقاء اللوم وتوجيه الاتهامات. وليس هناك مَن يجهد نفسه بطرح تلك الأسئلة الحاسمة: كيف نوجد الإرادة السياسية المطلوبة، وكيف يمكننا أن نعبئ الموارد اللازمة؟

ورغم ذلك، فليست هذه أوجه القصور الوحيدة التي تثير التساؤلات بشأن عملية التفاوض الدولية. فهناك أيضا الإدراك بأن ما يوصف بتوافق الرأي الجديد بين الشمال والجنوب/وبين الشرق والغرب والذي برز فيما يتعلق بالتنمية والحكم، ودور كل من الدولة والسوق والبيئة المستدامة، قد أوجدت الحاجة إلى نظام إنساني عالمي جديد، لأنها ولّدت مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة، لاسيما غير مسبوقة الطابع، أو التعقيد أو التعاظم. ومما يزيد من حدة هذه المشاكل التناقضات الكامنة في ذلك التوافق نفسه، وهي تشير بوضوح للحاجة إلى فحص جديد للمسلمات التي يقوم هذا التوافق على أساسها.

وليس بوسعنا إنكار حقيقة أن علينا قبل أن نأمل في تحقيق انطلاقة إنمائية، يتعين إيجاد حلول لتلك المشكلات الجوهرية: الإرادة السياسية والموارد. والمنطلق الذي يقسم الدول الأعضاء في الفلسفة وممارسة التنمية لا يتوقع له أن يشجع نهجا مشتركا حيال التحدي الشاق متمثلا في جدول أعمال التنمية. والمواءمة العاجلة بين الآراء شديدة التباين بين الشركاء بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية في العالم، تعد أمرا ضروريا من أجل إنجاح أي مفاوضات مقبلة.

والخطوة الأولى في عملية المواءمة هذه تتمثل بوضوح في إيجاد حل للتناقضات الحادة العديدة التي برزت في الفكر الاقتصادي الحديث. وفي المجال الاجتماعي – الاقتصادي، على سبيل المثال، أدى تصاعد الليبرالية الاقتصادية، دون شك، إلى زيادة حدة المظالم على جميع المستويات: داخل البلدان، المتقدمة أو النامية، على السواء، وكذلك فيما بين البلدان – الشمال والجنوب، والشرق والغرب. ولا تزال النزعة الفردية والمادية تتزايد على حساب القيم الاجتماعية والإنسانية. وبينما يؤكد المجتمع الدولي التزامه بخفض الفقر، فلم ينعكس هذا الالتزام حتى الآن في السياسات الوطنية والدولية.

وبعبارات مطلقة، فإن عدد السكان الذين يعيشون في فقر آخذ في التزايد، سواء في الجنوب أو في الشمال. ومن المفارقات أن النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي غير المسبوق والكفاءة، من الأسباب التي أدت إلى مزيد من البطالة والتردي في رفاه البشر. وكذلك أدت محاولات الحفاظ على البيئة المادية إلى تقويض الجهود من أجل استمرار التنمية البشرية، على نحو متزايد.

ولم يكن للتشدق بتخفيض الفقر إلا أن حل محل أي التزام حقيقي بالمثل الأعلى والأسمى للإنسانية. و ''تكافو الفرص'' الذي يلقى دعاية كبيرة يثبت أنه لا يعدو أن يكون قناعا للداروينية الاقتصادية. وفضلا عن ذلك، فإن الحريات المتوقعة من المنافسة الصحيحة في ظل المشاريع التجارية الخاصة يجري تقييدها بسرعة عن طريق الأيدي المتحكمة للتكتلات القوية.

وفي المجال السياسي، لا يمكننا إلا أن نلاحظ أن تصاعد الديمقراطية لا يعني في معظم الأحيان قدرا أكبر من المشاركة وتوافق الآراء على الصعيد الشعبي، ولكن حكم القوي وتلاعبه بالأغلبية. ويزداد تحول الديمقراطية إلى ذريعة لحكم القلّة، الذي غالبا ما يتماشى مع ازدياد العنصرية، والصراعات الإثنية، والحركات الفاشية، وإنكار الأقليات، والتفسخ الإقليمي، والقوميات المتطرفة. ورغم أنه كثيرا ما تمارس الديمقراطية على الصعيد الوطني، فإن المجتمع الأكبر للدول لا يزال يفتقر بجلاء إلى فضائلها، مما يوجد عزلة بين الأغنياء بدلا من تهيئة التضامن بين البشر.

ومن الطبيعي أن يقدم دعاة العولمة وتحرير التجارة حججا مخالفة. فهم مقتنعون، بطبيعة الحال، بأن السوق الحرة ستصلح الخلل في النمو الاقتصادي بين البلدان، وأنه عندما يزداد ذلك النمو ستنتفع به جميع البلدان. فإين الحقيقة؟ لننظر في البراهين الواقعية.

وهناك تناقض آخر يفسد التعاون الدولي، وهو التناقض المتصل بين خطة السلام وخطة التنمية. فمع الانتشار السريع للصراعات في مختلف أنحاء العالم، والزيادة الناتجة عن ذلك في عمليات حفظ السلام، يتزايد انشغال البلدان النامية لأنه نظرا للتكلفة الباهظة لتنفيذ خطة السلام سيستمر الافتقار إلى موارد لتنفيذ خطة التنمية. ومن الواضح أنه لا بد من إيجاد توازن بين هذين الغرضين الأساسيين لهذه المنظمة. وفوق كل شيء، كما قال البابا يوحنا بولس الثاني ''ما السلام إلا اسم آخر للتنمية''. ولهذا، لا بد من استحداث نهج جديدة لتدعيم الصلة التي لا تفصم عراها بين التنمية والسلام، بحيث يعزز كل منهما الآخر من خلال الاستثمار الأكبر في الإجراءات الوقائية بدلا من إجراءات الإنفاذ.

ولهذا، فإننا نرى أنه لا يوجد تفاوت كبير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فحسب، بل يوجد كذلك اختلاف على نفس القدر من الخطورة، مما يثير قدرا أكبر من الرعب، وهو اختلاف وجهتي نظرهما في سياسة التنمية. فبينما قد نستخدم نفس الألفاظ لكي نشير إلى هذه التحديات، يبدو أنه كثيرا ما لا نعني نفس الأشياء. والعولمة بالنسبة لكثيرين هي الدواء الموصوف لجميع العلل الاقتصادية، بينما يرى الآخرون فيها تهديدا باستمرار التهميش من الاقتصاد العالمي.

وهناك كلمة طنانة أخرى تثير معاني مختلفة تعتمد على من يستخدمها، وهي الحكم. فعندما تأتي من دول الشمال، تحمل في طياتها فرض الشروط على دول الجنوب، التي ترى فيها الحكم السليم من خلال بناء القدرات. ومن الشعارات التي تسبب الخلاف بنفس القدر حقوق الإنسان، والأمن البشري، والتدخل الإنساني؛ فرغم وضوحها الذي يبدو لأول وهلة، تطور، باستمرار تداولها، معاني شريرة. وهناك المزيد. فحتى عبارة ''النظام الإنساني''، التي نستخدمها لنصف هذه المبادرة، قد عرفت في الماضي بأنها عبارة بالغة الإثارة. فكان مجرد ذكرها يكفي لإثارة رد فعل تجاوبي شديد لدى بعض الفئات مما يدعوهم إلى رد الفعل العنيف ضد مفاهيم مثل النظام الاقتصادي الدولي الجديد ونظام المعلومات الدولي الجديد.

ومن دواعي الارتياح أنه يبدو الآن، في بداية القرن الحادي والعشرين وهذه الألفية الجديدة، أن هناك تسامحا أكبر إزاء كلمة ومفهوم النظام. وتشهد على ذلك البيانات العديدة التي أدلي بها في مناقشات كل من مؤتمر قمة الألفية، وجمعية الألفية، والتي كثيرا ما وردت فيها إشارة إلى ضرورة وجود إدارة عالمية أكثر استنارة في هذا العالم. ومما يثير قدرا أكبر من التعجب أن الدعوة إلى هذا النظام لا تأتي من البلدان النامية فحسب، بل من البلدان المتقدمة النمو كذلك. وآمل أن تكون جميع الوفود قد قرأت المقالة الواردة في صحيفة ''إنترناشونال هيرالد تريبيون'' في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بعنوان ''معادلة تقدمية: العولمة والرفاه''، التي تضمنت رسالة وقعها قادة أربع دول أوروبية هامة: المملكة المتحدة، وهولندا، والسويد، وألمانيا. وذكر رؤساء الحكومات أولئك، ضمن جملة أمور، في هذا البيان العام:

> ''نعتقد أنه يظهر الآن توافق في الآراء حول الإطار السليم لإقامة نظام عالمي يرتكز على القيمة المتساوية والنزاهة الاجتماعية ... ونحن ملتزمون بعهد اجتماعي دول جديد. وندرك أن هدفي تحقيق قدر أكبر من الازدهار وتدعيم المجتمع المدني لا يمكن السعي إليهما داخل الدولة القومية وحدها في عالم يتزايد فيه التكافل''.

ومضوا يقولون إن:

> ''سر التنمية إنشاء دائرة فاضلة'' – وأؤكد هنا كلمة ''فاضلة'' – ''بين الأهداف الحميدة التي

كثيرا ما يجري السعي إلى تحقيقها على انفراد – تخفيف عبء الديون، ومنع الصراعات، والاستثمار في التجارة، والتعليم، والصحة، والنهوض بالبيئة''.

ومن المؤكد أن هذه المشاعر تماثل تلك التي يجسدها اقتراحنا. فلماذا لا نتفق معا في ''برج بابل'' هذا، وهو الأمم المتحدة، على فهم مشترك وجدول أعمال مشترك للأمم المتحدة؟ ولماذا لا تهبط إلى هذا الطابق التحتي الأول الإرادة السياسية العظيمة التي كثيرا ما يجري الإعراب عنها في الجمعية وفي أماكن أخرى؟ قد يكون علينا أن نجتمع هنا مرات أكثر.

والسؤال الثاني الأكثر تكرارا هو، ''ما هو هذا النظام الإنساني العالمي الجديد؟ وماذا يعني كل ذلك؟'' لما كنت في هذه المنظمة مدة أطول من الأغلبية، فإني أعلم أن أية مبادرة جديدة، مهما كانت حسنة النية، تخضع للشكوك. والواقع أن الريبة أهم عقبة منفردة تعترض سبيل الاتفاق بين الدول. ومع ذلك فهذا سؤال سليم يستحق الإجابة. وفي محاولة توفير إجابة، قد يكون عليّ أولا أن أقول ما لا يشكله الاقتراح.

بعكس ما قد يخشاه البعض، فهو ليس دعوة إلى احتفال خطابي للأمم المتحدة. فكما ندرك جميعا بكل ألم، هناك ما يكفي من ذلك. وبدلا من ذلك، هو محاولة جادة وأمينة لتهيئة قاعدة مشتركة يمكن أن يفترض على أساسها التعاون الدولي في المستقبل، ولتوفير نهج شامل وكلي للتنمية بدلا من الأسلوب المبعثر والمخصص لكل حالة على حدة الذي نتبعه حاليا. وفضلا عن ذلك، لا يقصد منه أن يتنافى مع المبادرات والاقتراحات الأخرى التي سبق وجودها ويجري السعي إلى تحقيقها في الوقت الحالي. ولكنه يجب أن يعتبر أداة تكميلية لتيسير التوافق في الآراء. ولنا أن نتصور أنه يمكن أن يستخدم صمام أمان في حالة إخفاق عمليات التفاوض الجارية أو تعثرها لأي سبب من الأسباب.

إن القراءة السريعة للوثيقة التي وزعت ستوضح، كما آمل، أن النظام الإنساني العالمي الجديد ليس مجرد مفهوم فلسفي، وإنما خطة تنمية عملية. وأحد أكثر جوانبها إثارة للاهتمام اقتراح وضع نسخة حديثة معززة لخطة مارشال لمساعدة البلدان النامية على الوصول إلى عتبة التنمية الاقتصادية القائمة على الاعتماد على الذات ولكي تتمكن من دخول الاقتصاد العالمي. وفي هذا الشأن، من المثير للاهتمام أن نلاحظ الشعور بالمبادئ الأخلاقية الذي يبدو أنه لا يزال يحرك إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

وإذا ما أعدنا النظر في الخطاب الذي أدلى به في ذلك الوقت وزير الخارجية مارشال في جامعة هارفرد في حزيران/يونيه ١٩٤٧، لا يسعنا إلا أن نشعر بالتأثر بالإيثار الذي أعلنه.

> ''إن سياستنا موجهة ليس ضد أي بلد أو مذهب وإنما ضد الجوع، والفقر ... والفوضى. وهدفها ينبغي أن يكون هو إنعاش اقتصاد فعال في العالم ليتيح تهيئة ظروف سياسية واجتماعية يمكن أن تبقى فيها مؤسسات حرة. وتلك المساعدة، يجب – وأنا مقتنع بهذا – ألا تكون متجزئة كلما ظهرت أزمات.''

فهل يمكن لهذا التفكير التقدمي أن يظهر من جديد اليوم – في وقت ينجرف فيه الاقتصاد العالمي إلى حالة من انعدام اليقين – حتى يترتب على ذلك اتخاذ تدابير قوية بالمثل يحتاج إليها لوضع الاقتصاد على الطريق الصحيح.

إنني قد أضيف أن المقترحات الواردة في الوثائق ليست جامعة ولكنها تدليلية بشأن مقترحات معدودة أخرى نتيجة المناقشات الأوسع نطاقا التي جرت منذ ظهر مفهوم

النظام الإنساني العالمي الجديد لأول مرة. ومع أن الكثير من هذه الأفكار لا تعتبر بحال من الأحوال غير مألوفة، فمن الواضح أنها لا يمكن أن تنفذ إلا إذا حظيت بتوافق آراء عام. ولذلك فإننا لا نصر على النظر فيها في هذه المرحلة. وكما قلت في البداية، هدفنا الرئيسي الآن هو ببساطة أن نبدأ حوارا يستهدف تأمين تحقيق الوئام بين وجهات النظر المختلفة العديدة بشأن التنمية التي تمنع التقدم حتى نتمكن من تكوين رؤية مشتركة واستراتيجية للمستقبل.

هذا ينقلني إلى السؤال الثالث الذي قد يطرح بشكل مشروع: كيف يمكننا القيام بهذا؟ كيف نجد الإرادة السياسية لتنشيط جهودنا لخلق نموذج إنمائي جديد للقرن الحادي والعشرين؟ إن وفد بلدي يشارك حاليا في عملية مفاوضات بشأن مشروع قرار سيبين مجموعة واضحة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز مشاورات واسعة النطاق بين مختلف الشركاء الإنمائيين لاستكشاف الحدود القصوى التي يمكن أن يصلوا إليها في التعاون الإنمائي. ومما هو مأمول فيه أن يكون بوسع ذلك الحوار أن يضع شروطا وأحكاما أساسية لشراكة جديدة، وفي الوقت نفسه أن يوفر درجة معينة من القدرة على التنبؤ والتعديل في تعاوننا.

ما من شك في أن أفضل محفل للقيام بهذا الأمر هو الأمم المتحدة. والأمم المتحدة، المسلم بأنها أكثر المؤسسات الدولية تمثيلا، مؤهلة تأهيلا مثاليا لتعزيز الاتفاق بين الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك فإن الأمانة العامة معدة إعدادا جيدا لتوفير الدعم الفكري الضروري لتطوير هذه المبادرات. إلا أن الدول الأعضاء لا يمكن أن تفوض غيرها أو تتخلى عن المسؤولية عن تحديد الاستخدامات التي تكون لهذه المنظمة أو لتقرير الطريقة التي تعمل بها هذه الوظائف. في كثير من الأحيان – على سبيل المثال في محاولة إصلاح مجلس الأمن – أخطأنا بمحاولة رسم شكل المؤسسات قبل الاتفاق على ما نريد قيامها به من مهام. والنتيجة، وهذا أمر لا يثير الدهشة، هو أننا في كثير من الأحيان وضعنا المركبة أمام الجواد.

في الختام، اسمحوا لي بأن أقول إن السمات المميزة لهذا النظام الإنساني العالمي الجديد قائمة بالفعل في ميثاق الأمم المتحدة. ونحن بحاجة فقط إلى أن نبني على هذا الهيكل لنضمن أن المنظمة تعمل بالطريقة التي أردناها. ووفد بلدي ليس ساذجا أو أحمق بحيث يعتقد أن هذا النظام المقترح يمكن أن يتحقق بين عشية وضحاها. إن إنشاءه سيتطلب ليس التزاما سياسيا قويا بمبادئ ومقاصد التعددية فحسب ولكن تفانيا وصبرا في ترجمتها إلى حقيقة واقعة أيضا. ومع ذلك فإننا نعتقد، مثل الشعب الصيني، أن أطول رحلة تبدأ بالخطوة الأولى. ولذلك فإننا قانعون اليوم بأن نتخذ الخطوة الأولى فحسب.

برنامج العمل

قبل الشروع في تناول البند التالي أود أن أعلن بعض الإضافات إلى برنامج عمل الجمعية العامة. أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستتناول، صباح يوم الخميس، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، البند ١٦ (ج) من جدول الأعمال المعنون ''انتخاب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين'' بوصفه البند الثاني. وستستأنف الجمعية العامة أيضا النظر في البند ٣١ من جدول الأعمال، المعنون ''إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي'' بوصفه البند الرابع لاتخاذ إجراء بشأنه، مشروع القرار A/55/L.9/Rev.1.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.